الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٤٨**

الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البندان ٢٩ و ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/68/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة جدا. وأود أيضا أن أشكر رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير تانين، على مواصلة التشاور معنا والانخراط في العمل بينما نقوم بالبحث عن حل لهذه المسألة المعلقة منذ فترة طويلة.

لقد مضى حتى الآن أكثر من خمس سنوات منذ أن اتخذت الجمعية العامة المقرر ٥٥٧/٦٢، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي كان يستهدف إطلاق العملية الحكومية الدولية. ونشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة المفاوضات.

ويود وفدي أن يؤكد على الأهمية الكبيرة التي نعلقها على مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونعتقد أن هذا الأمر حتمي وقد حان أوانه. لذلك، نرحب باستئناف المفاوضات، ونحث رئيس العملية، السفير تانين، على حشد كل ما يلزم من قوة ومرونة لدفع هذه العملية إلى نهايتها المنطقية. ويتعهد وفدي بتقديم أقصى الدعم، ويلتزم بالانخراط في حوار بنّاء ومفتوح.

إن مجلس الأمن يظل أهم جهاز في الأمم المتحدة، وتتمثل ولايته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، من المؤسف أن المجلس منذ إنشائه في عام ١٩٤٥ افتقر ولا يزال يفتقر إلى التمثيل الجغرافي والديمقراطي الكافي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومما يرفضه منطق البشر أن أفريقيا لا تزال المكوّن الوحيد غير الممثل في هذه الهيئة التي تستمد الشرعية والقوة من مجمل أعضائها. وبينما جميع مناطق العالم ممثلة في المجلس ولها بصمة فيه، لا تزال أفريقيا مبعدة إلى المقاعد الخلفية، بلا صوت وبلا قوة وبلا وجود للتأثير على القرارات الرئيسية التي تتخذها هذه المؤسسة القوية.

ويعتقد وفد بلدي أن الوقت قد حان لإصلاح طابع المجلس وشكله وأساليب عمله، بغية جعل هذه الأمور تتوافق مع حقائق العلاقات الدولية المعاصرة. لهذا السبب، لا نزال ملتزمين بالمفاوضات الحكومية الدولية الرامية إلى معالجة اختلالات المجلس التاريخية، وإحداث تحسينات في عمليته لصنع القرار وفي أساليب عمله.

وتمشيا مع موقف أفريقيا وموقف حركة عدم الانحياز كليهما، يرى وفدي أن إصلاح المجلس ينبغي أن يكون واسع النطاق وشفافا وشاملا. ومع التأكيد على أهمية ميثاق الأمم المتحدة وأولويته، نكرر موقفنا المتخذ منذ فترة طويلة من أن الإصلاح المتوخى للمجلس ينبغي أن يسفر عن هيئة أكثر فعالية وكفاءة. وفي هذا السياق، نأمل ونتوقع أن تشمل عملية الإصلاح العناصر التالية: فئات العضوية، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسّع، وأساليب العمل، وبطبيعة الحال، مسألة حق النقض.

وبينما نرحب باستئناف المفاوضات الحكومية الدولية، نود تنبيه الدول الأعضاء إلى أنه من المهم جدا أن تظل منفتحة ومرنة في مناقشتنا. فلا حكمة في التمسك بالمواقف المعروفة. المفاوضات بطبيعتها عملية أخذ وعطاء. إننا بحاجة إلى حل وسط.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/68/PV.46)، ويود أن يكرر موقف أفريقيا كما ورد في توافق إزولويني.

إن الموقف الأفريقي بارز وواضح. فهو مستوحى من الرغبة في رؤية القارة تشغل مكانها الصحيح بين مجتمع الأمم في صنع القرارات العالمية الرئيسية. إنه موقف يقترح توسيع المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. علاوة على ذلك، يرى الموقف الأفريقي أن مسألة حق النقض انقسامية وحصرية وعرضة لإساءة استعمالها من جانب القوى التي تستخدم حق النقض. لذلك، تود أفريقيا أن ترى مراجعة لسلطة حق النقض بغية إلغائه. وإذا لم يُعمل على إلغائه، حينئذٍ لا بد للمجلس المصلَح الذي يجب أن يشمل أفريقيا، من أن يوسّع نطاق سلطة حق النقض ليتضمن الأعضاء الدائمين الجدد دون استثناء.

وبالتالي، وفيما نستأنف هذه المفاوضات، لدينا كل الثقة بأننا سنراعي جميع المقترحات التي تقدمت بها مختلف المجموعات، ونجد مجالات للتلاقي، ونبني على توافق الآراء بشأنها. بعد هذا كله، نحن جميعا هنا لا لتقطيع أوصال هيئتنا التي نعتز بها أيّما اعتزاز أو لإبطال مفعولها. نحن هنا لإثرائها، والبحث عن أرضية مشتركة، ومعالجة قيود المجلس الظاهرة بالفعل بغية تعزيزه. وإننا على ثقة بأنه سيتم التوصل إلى حل لدفع المجلس إلى آفاق أعلى بينما نواصل خدمة البشرية لصالح الأجيال المقبلة.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة، وبالأخص على البندين المدرجين في جدول الأعمال: تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي كي أعرض موقف بلدي بشأن هذا الموضوع.

في ما يتعلق بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/68/2)، أشكر زميلي الرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير

ليو جياي، على قيامه بعرض التقرير (انظر A/68/PV.46)، وأشكر وفد الولايات المتحدة على عمله الشاق في إعداده. إن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة آلية جيدة لشفافية المجلس ومساءلته. وسوف تواصل رواندا دعم أي مبادرة وكل المبادرات الرامية إلى انفتاح المجلس على مشاركة أعضاء الأمم المتحدة عامة، لا سيما مشاركة المعنيين مباشرة بقرارات مجلس الأمن.

وبالنسبة إلى المناقشة العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن، أود أن أشيد أولا برئيس الجمعية على قيادته وجهده الواضح للمضي قدما في هذه المناقشة بهدف إصلاح مجلس الأمن، كما يتبين من قراره بإنشاء فريق استشاري لتقديم مساهمات في سبيل المساعدة على بدء عملية المفاوضات التي تستند إلى نصوص.

وتلك المبادرة دليل واضح على الالتزام القوي لرئيس الجمعية بإحراز تقدم كبير في العملية. وتهدف عملية إصلاح مجلس الأمن إلى التجسيد بصورة أفضل للوقائع المعاصرة وإلى جعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة وتمثيلا وشفافية، مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع المجموعات الإقليمية والدول الناشئة، فضلا عن البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية.

كما نرحب بقرار إعادة تعيين سعادة السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. فتلك الخطوة لا تستجيب فحسب لنداء العديد من الدول الأعضاء التي دعت إلى إعادة تعيينه خلال الاجتماع غير الرسمي للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في حزيران/يونيه، ولكنها ستكفل أيضا الاتساق مع المداولات السابقة، في حين تمكن هذه المناقشة من إحراز التقدم.

وتعلن رواندا تأييدها للبيان الذي أدلى به سعادة السيد فاندي شيدي ميناه، الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/68/PV.46).

وأشيد بجهوده بصفته منسق لجنة العشرة لرؤساء الدول التابعة للاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز توافق إزولويني وعلى انخراطه الدؤوب مع جميع الدول الأعضاء والمجموعات ذات المصلحة بغية تحقيق الموقف الأفريقي المشترك.

كما تعلن رواندا، باعتبارها عضوا في مجموعة L.69، تأييدها للبيان، الذي أدلى به أيضا في الجلسة ٤٦، سعادة السيد ديلانو فرانك بارت، الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفس لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن مجموعة L.69، وهي مجموعة متنوعة للبلدان النامية المتحدة من أجل تحقيق إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن.

ونشعر بالتشجيع من التقارب بين المجموعة الأفريقية ومجموعة L.69 بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي اعتقد انه سيساعدنا على تحقيق إصلاح شامل، يشمل زيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا الفئتين – الدائمة وغير الدائمة – مع نفس حقوق والتزامات الأعضاء الحاليين، لا سيما فيما يتعلق بحق النقض (الفيتو)، ما دام قائما.

وقد تبين أن الأغلبية الساحقة في الأمم المتحدة ترغب في إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. ويتمسك الإصلاح بمبادئ العدالة والتمثيل الجغرافي المنصف، لا سيما لصالح أفريقيا، وهي قارة لم تمثل بعد في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن بالرغم من أنها تشكل أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتشغل أكثر من ٧٠ في المائة من جدول أعماله.

كما تؤيد رواندا بشدة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ونشيد بالأعمال التي اضطلعت بها السفيرة ماريا كريستينا برسيفال ممثلة الأرجنتين بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونؤيد أيضا تفاني فريق المساءلة والاتساق والشفافية من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، الذي دافعت عنه مجموعة الدول الصغيرة الخمس بجرأة وعزم.

وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على أيماننا الجازم بان المسؤولية عن حماية مواطني العالم يجب ألا ترهن للمصالح السياسية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن – فذلك كلفنا خسارة ملايين الأرواح، لا سيما في الإبادة الجماعية التي ارتكبت في عام ١٩٩٤ بحق التوتسي في رواندا. ومرة أخرى نناشد الأعضاء الدائمين الامتناع عن استخدام الفيتو، لا سيما في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إن تحسين أساليب عمل المجلس يستلزم أيضا على وجه الخصوص تعزيز عزم المجلس على مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما إفلات المسؤولين عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولذلك من دواعي الشعور بالأسف أن نشير إلى أن مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا، الذين أعيدت تسميتهم بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ما زالوا يتجولون بحرية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويزداد استهجان تلك الحقيقة لأننا نعلم بان بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي قوة للأمم المتحدة قوامها حوالي ٢٠ ٠٠٠ من القوات مع ميزانية تزيد على بليون دولار في العام، لم تفعل أي شيء في الأعوام الـ ١٣ الماضية لمكافحتهم – ناهيك عن كون مجلس الأمن لم يخضع للمساءلة إطلاقا بعثة الأمم المتحدة التي أنشأها.

وما فتئت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن مستمرة لفترة طويلة للغاية. بل إن البعض يتساءل عما إذا كان الإصلاح سيتحقق خلال فترة حياتنا. ومع ذلك، أناشد الجميع إبداء شعور بالمسؤولية وكفالة إحرازنا نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠١٥، الذي سيصادف ذكرى سنوية مزدوجة هي: الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة، والذكري السنوية العاشرة لمؤتمر القامة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي كلفنا فيه رؤساء دولنا وحكوماتنا بتحقيق إصلاحات مبكرة لمجلس الأمن.

وفي الختام، تثق رواندا بأنه، في ظل رئاسة رئيس الجمعية، ستمضي قريبا عملية إصلاح مجلس الأمن من مناقشة المسائل الإجرائية إلى الانخراط في مفاوضات مستندة إلى نص. وسنواصل تقديم الدعم لهذا المسعى للبحث عن موقف مشترك يتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة للمسائل الملحة التي تحيط بهذه المناقشة. ويحدونا أمل قوي خلال فترة عمله رئيسا للجمعية العامة، ونظرا لتفانيه في علمية الإصلاح، في أن يعود الفضل في ذلك الانجاز الهام إليه – وإلى جميع الأعضاء – باعتباره إرثا للأجيال المقبلة.

السيد دوبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة قبل الجولة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما أشيد بقراره إعادة تعيين السفير تانين ممثل أفغانستان رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. وأود أن أشكر الرئيس والسفير تانين على قيادتهما للعملية.

وترى كرواتيا أن الهيكل الحالي للمجلس وأداء أعماله لا يجسدان على النحو السليم الوقائع الجغرافية السياسية للعالم اليوم أو هيكل عضوية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ولذلك، ومن أجل المحافظة على سلطة المجلس وصلاحيته وطابعه الذي لا غنى عنه في صون السلام والأمن العالميين، يجب ألا يؤجل إصلاحه أكثر من ذلك ويجب أن يكون إصلاحا شاملا.

وعملت كرواتيا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وأتاحت لنا تلك الفرصة رؤية أكثر عمقا في أوجه قوة المجلس وأوجه قصوره على السواء. ولذلك، نرى أن زيادة عدد أعضاء المجلس يرتبط ارتباطا عميقا بإصلاح أساليب عمله. ويتمثل موقف كرواتيا في أن أي توسيع لذلك الجهاز

البالغ الأهمية ينبغي أن يجرى في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، مع تخصيص مقعد لمجموعة دول أوروبا الشرقية في فئة العضوية غير الدائمة. ومن ثم سيجسد ذلك الإصلاح على النحو السليم واقع العلاقات الدولية المعاصرة ويكفل التمثيل المناسب والمتوازن في المجلس لأجزاء العالم المختلفة.

وفضلا عن ذلك، وبالرغم من أننا نشيد بزيادة الشفافية في أعمال المجلس التي تحققت حتى الآن، نرى انه لا يزال هناك مجال للتحسن في ذلك الصدد. ونعتقد أن مجموعة دول أوروبا الشرقية تستحق المعاملة على قدم المساواة مع المجموعات الإقليمية الأربع الأخرى. ولن استخدم تشكيل الرئيس للفريق الاستشاري مثالا على ذلك، ولكن لا بد أن أؤكد على أن مجموعة أوروبا الشرقية مؤهلة لمعاملتها والاعتراف بها واحترامها على قدم المساواة. وتخصيص مقعد إضافي لمجموعة أوروبا الشرقية في مجلس الأمن بعد توسيعه أمر هام للغاية، ولكنه ليس الخطوة الوحيدة على ذلك الطريق.

وفي رأي كرواتيا أنّ إحدى المسائل الرئيسية في إصلاح مجلس الأمن تشمل أسئلة تُطرح بشأن استخدام حق النقض. إذ ينبغي استخدامه بمسؤولية وعلى نطاق محدود، وهو الأهم. ونعني بذلك استخدامه في حالات الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، تدعم كرواتيا بقوة الجهود المكثفة لترجمة المقررات المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وتداعياتها إلى نتائج ملموسة.

ومن الشاق الخروج بشيء جديد كليا بعد سنوات عديدة جدا من المناقشة وبعد اجتماعات وخطابات عديدة جدا. ومع أننا راكمنا الكثير من الاقتراحات المختلفة، فإنّ الإرادة السياسية والوحدة هما الأكثر أهمية الآن. ومع ذلك، يتعين علينا أن نجهد لكي نكون مبتكرين. وما نحتاج إليه هو تحديد القواسم المشتركة، والمشاركة الأقوى والتفاعل بين كل مجموعتين وفيما بين المجموعات الرئيسية في العملية.

لقد تحقق فعلا عدد من الإنجازات في إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا منذ مؤتمر القمة العالمي. فقد ولد فعلا من رحم هذا الإصلاح، مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مؤخرا، من بين هيئات أخرى. لكنّ النقص الواضح في هذا الصدد يبقى إصلاح مجلس الأمن.

وفي عام ٢٠١٥، ستحتفل الأمم المتحدة بذكراها السنوية السبعين. ولم يستغرق اتخاذ الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة بشأن توسيع مجلس الأمن (القرار ١٩٩١ ألف (د- ١٨)) سوى ١٨ عاما بعد إنشاء الأمم المتحدة. وسُنحيِي في عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخمسين لبدء أعمال المجلس المكوَّن من ١٥ عضوا. ومن البديهي القول إنّ الإصلاح قد طال انتظاره جدا. أما بعد، فإنني أود أن أؤكد دعم كرواتيا الكامل لعملية المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، وأن أعرب عن ثقتنا بأنها ستقرِّبنا من هدفنا المشترك المتمثل في مجلس أمن تمّ إصلاحه وتحسينه.

السيد ألكانتارا ميخيا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أعرب عن تقديري لسفير الصين وممثلها الدائم ورئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر على عرضه الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2). وعملا بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، لدى مجلس الأمن ولاية تقديم التقارير إلى الجمعية العامة، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والوثيقة المعروضة أمامنا تغطي فترة صعبة نوعا ما، اختبرت بلا ريب قدرة مجلس الأمن على صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس، ما برح التقرير يعاني نقصا في المنظور التحليلي للأعمال التي

يقوم بها هذا الجهاز، وجلساته المفتوحة العامّة ومشاوراته غير الرسمية. لكننا نُدرك التقدم الذي أحرزه أعضاء المجلس لتحسين الشفافية في أعمالهم. وإننا ننوّه أيضا بالتحسين في أساليب العمل، التي تساعد الدول الأعضاء على المشاركة بمزيد من الفعالية بشأن المسائل والشواغل ذات الاهتمام المشترك على جدول أعمال المجلس.

إنّ معالجة مسألة أساليب العمل تقودنا إلى ذكْر نقطة ذات أهمية خاصة للجمهورية الدومينيكية، وهي إصلاح مجلس الأمن. وإننا نشيد باهتمام رئيس الجمعية العامة بإبقاء الموضوع بين مواضيع الأولوية العليا في برنامج عمله.

وتأمل الجمهورية الدومينيكية أن تُواصل تلك العملية المضيّ قدُما بأسلوب منفتح وشامل وشفاف، بهدف تمكُّن الدول الأعضاء من التأثير بشكل حاسم في إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن. وإننا ندعم فكرة أن يكون عام ٢٠١٥ بمثابة أفق لتحديد المبادئ التوجيهية الضرورية لإصلاح المجلس الذي طال انتظاره. لذا، نأمل للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مجلس الأمن أن تتواصل، وأن يمكن توحيد وثيقة لدعم المفاوضات الهادفة إلى إضفاء المزيد من المشروعية والمصداقية على أعمال المجلس.

وإننا نرحب بإعادة تعيين السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على رأس المفاوضات الحكومية الدولية، فضلا عن اختيار فريق المستشارين السفراء المعنيين بإصلاح مجلس الأمن. ونحن على ثقة بقيادة أعضاء هذا الفريق ومهارتهم في التوصل إلى قرارات هامة في هذه المرحلة الحاسمة.

لقد دعت الجمهورية الدومينيكية دائما إلى توسيع المجلس والتركيز بشكل خاص على إتاحة فرص أوسع للبلدان النامية، ممّا يضمن لها المساواة في المشاركة. لذا، ندعم البيان الذي صدر في شباط/فبراير لدى اختتام الاجتماع الرابع والعشرين الذي يتخلل الدورات لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية، والذي أُطلِقت فيه دعوة إلى مزيد من الإلحاح على تحقيق إصلاح دائم لمجلس الأمن. كما ندعم المبادرة التي تضمنَّها لإعطاء زخم جديد لعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

من الواضح أنّ الهيكلية الحالية لعضوية مجلس الأمن غير متوازنة، ولا تجسِّد بدقة الحالة الجغرافية – السياسية الراهنة. ونحن نناشد الإرادة السياسية والالتزام لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تصوِّب الحالة الظالمة بعزيمة ثابتة. فقد آن الأوان لإنهاء الخلل الذي يُبعِد بعض المناطق إلى الهوامش حين يتعلق الأمر بتمثيل المجلس. إذ نعتقد أنّ المجلس لن يكون أفضل قدرة وأكثر كفاءة في التصدي للمشاكل والتحديات المتزايدة الناشئة في العلاقات الدولية إلاّ بعدئذ.

ولا أريد أن يفوتني اغتنام الفرصة لتهنئة الأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس على انتخابهم الأخيرة. ونأمل أن يُسهموا إيجابيا في أعمال المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد هاملتون (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره لقرار الرئيس جعْل إصلاح مجلس الأمن أولوية في ولايته. وإنني أنضم أيضا إلى الوفود الأخرى في شكر الممثل الدائم للصين على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) بالنيابة عن المجلس.

وتؤيد مالطة تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/68/PV. 46).

ومع احترام أعضاء المجموعة للقرار الأخير بتشكيل فريق استشاري لرئيس الجمعية العامة بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن، فقد أوضحوا تقييماتهم فعلا في الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نشكر الرئيس على اجتماعه يوم

الأربعاء مع أعضاء مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. فقد كانت توضيحاته مشجِّعة، وبخاصة حين أخبرَنا أنّ الفريق الاستشاري سيقتصر على مقصد تشاوري، ولن يكون له دور تفاوضي أو ولاية لصياغة أو ترشيد أية وثيقة تفاوضية أو مشروع قرار، وأنه لن يتجاوز المفاوضات الحكومية الدولية.

ونقدر ما جاء في الملاحظات الاستهلالية للرئيس بالأمس، فقد أكد بشكل واضح جدا على تلك النقاط. ونأمل أن يكون ذلك بشير خير في نهاية أي تأويلات لولاية الفريق الاستشاري.

بالنظر إلى أن التقدم كان يسير سيراً بطيئاً خلال الدور السابعة والستين للجمعية العامة، يجدر بنا أن نتطلع قُدماً إلى تحديد أرضية مشتركة كما ذكر الرئيس في رسالته المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أفكارنا وأعمالنا الجماعية نحتاج إلى تحديد نقاط التقارب وفقاً للمبادئ المتفق عليها بتوافق الآراء في المقرر ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وما برحت مالطة تؤيد وجهة النظر الراسخة ومفادها أن المسائل الخمس الرئيسية المتفق عليها مترابطة مع بعضها البعض. وإذا ما أبقينا على تلك المسائل الرئيسية الخمس كعنصر واحد فسوف نكفل لإصلاح مجلس الأمن بأن يتم بطريقة متماسكة ومحكمة. وفي المقابل فإن ذلك من شأنه أن يحمي مصالح جميع الدول الأعضاء ويصبح لديها مجلس أمن مصلح مع الحس الشديد بالملكية لدى جميع الأعضاء.

كما ذكر الرئيس عن حق في رسالته، لا يمكن التوصل إلى الأرضية المشتركة إلا من خلال عملية مفاوضات يسودها الأخذ والعطاء. وتفهم مالطا أنه حتى الآن لم يظهر أحد أي مرونة سوى مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء التي طرحت في عام ٢٠٠٩ اقتراحاً بناءً مستكملا، أي، من الناحية النسبية، أكثرها جدوى لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونهيب بالمجموعات الأخرى أن تعمل بمبدأ المعاملة بالمثل في هذه الممارسة المتمثلة في مبدأ الأخذ والعطاء.

بيّنت بوضوح المفاوضات الحكومية الدولية طيلة السنوات الخمس الماضية أنه يوجد على الأقل اتفاق على مسألتين بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهاتان المسألتان يمكن أن توفرا أرضية مشتركة للدفع قُدماً بنظرنا في مسألة إصلاح مجلس الأمن. والمسألتان هما، أولاً، تنبغي زيادة فئة العضوية غير الدائمة، وثانياً، لا بد من رفع الإجحاف التاريخي الذي لحق بتمثيل أفريقيا في المجلس.

جميع الدول الأعضاء متفقة على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد على نحو أفضل العالم في القرن الحادي والعشرين. إن الدول الأعضاء، خاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم منها ما زالت تبحث عن طرق يمكنها بها إصلاح مجلس الأمن بجعله أكثر تمثيلاً وأكثر ديمقراطية وفعالية، وأكثر مساءلة وأكثر شفافية لكي يتصدى على نحو أفضل لتحديات عصرنا ونحن نقترب من الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

يجب أن تكون عضوية مجلس الأمن أكثر تجسيداً للحقائق الحالية. لذلك فإن مالطة شأنها شأن الدول الأخرى تعتقد اعتقاداً راسخا بأنه تنبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وأود أن أذكر بأنه منذ آخر توسيع جرى في عضوية المجلس، في عام ١٩٦٥، انضم إلى المنظمة ٧٦ بلدا بوصفها دولا أعضاء جديدة. لذلك من المنطقي أن تكون إحدى المسائل الرئيسية التي يتعين حلها هي مسألة توسيع مجلس أمن مُصلح يأخذ في الحسبان العضوية الأوسع للجمعية العامة المؤلفة من ١٩٣ دولة.

إن أي مناقشات نجريها من أجل توسيع عضوية مجلس الأمن لا بد لها من أن تأخذ في الاعتبار وبشكل بارز مركز الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتلاحظ مالطة أنه ما من اقتراح يتضمن بصورة محددة تخصيص مقاعد غير دائمة للدول

الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. كذلك من حيث عدد الدول يعتبر أجدى اقتراح لأكثر من ١٨٠ دولة عضواً، فهو يشمل جميع الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. تلك الحقيقة لم تذكرها فقط مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، بل نشرتها منظمة المجتمع المدني المستقلة بوصفها منبرا من أجل التغيير الذي يهدف إلى تثقيف المجتمع الدبلوماسي والمجتمع المدني واطلاعهما على القضايا والأحداث الهامة المحيطة بإصلاح مجلس الأمن.

يقدر وفدي الدور الذي يقوم به الرئيس وأسلافه في السعي إلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة لدى الوفود، وللقيام بذلك يتعين الاتفاق على نهج يحقق العدالة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتحديد ذلك النهج.

رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وشكر وفدي للرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة والمناسبة جداً من حيث التوقيت. كذلك نهنئ سعادة السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية المعنية بإصلاح مجلس الأمن وعلى قيادته في توجيه المداولات المعقدة.

تقر كازاخستان بأن عدم التوازن الجغرافي والقيود لا تزال تكتنف عمليات مجلس الأمن. لذلك تكرر كازاخستان التزامها بإصلاح الأمم المتحدة، وبصورة رئيسية المجلس، على هاتين الجبهتين. ولتحسين التمثيل الإقليمي يؤكد وفدي من جديد موقفه بشأن زيادة عضوية المجلس بحيث تزيد العضوية الحالية المؤلفة من ١٥ عضواً إلى ٢٥ عضواً باستحداث ستة مقاعد دائمة وأربعة مقاعد غير دائمة في عضوية مجلس الأمن. إن المضي قدما بالمفاوضات يتطلب تفهما جديداً لتضييق من هوة الخلاف القائمة بين الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء. ويتعين التوفيق بين مواقف جميع المجموعات المعنية. لذلك تدعو كازاخستان إلى التحلي بالروح التوفيقية والشمولية لتحقيق أوسع قدر ممكن من توافق الآراء. ونود أن نقدم التوصيات التالية لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

يجب أن تُدرس بعناية المقترحات التي أسفرت عنها أحدث المفاوضات الحكومية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بحق النقض بجميع آثاره ليتسنى إيجاد حل مجد. ونعتقد أن أي تغيير في أساليب العمل لا يتطلب تعديلاً في ميثاق الأمم المتحدة أو يقتضي إقراره بأغلبية الثلثين. وتعتقد كازاخستان أن أي تحسين في أساليب العمل لن يحد من سلطات المجلس أو يجعله يرضخ للجمعية العامة، بل بالأحرى سوف يعزز من مجلس الأمن ويجعله أكثر كفاءة. ومن المهم جداً طرح جميع مقترحات الدول الأعضاء على الطاولة بهدف تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة والمشاركة على نحو أكثر إنصافا، وزيادة الحصول على المعلومات من خلال الإحاطات الإعلامية المفتوحة، والمناقشات المواضيعية والمشاورات مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، ومشاركة البلدان المساهمة بقوات في عملية اتخاذ القرارات في المجلس بشأن عمليات حفظ السلام، وسهولة توفير بنود جدول الأعمال المؤقت، ومشاريع القرارات والبيانات الرئاسية.

من الحتمي بنفس القدر تعزيز آلية التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة حيث أن الأخيرة تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء. وبوجه الخصوص فإن معظم المنازعات الهامة والتي لم تحسم في المجلس يمكن مناقشتها في الجمعية العامة لتأكيد مواقف الأغلبية من الدول الأعضاء بشأن القضايا الحيوية لجعل اتخاذ قرارات مجلس الأمن مستنيرة قدر الإمكان. ونرحب بالتدابير الرامية إلى زيادة عدد الجلسات المفتوحة في مجلس الأمن وتخفيض عدد الجلسات السرية لضمان قدر أكبر من الشفافية. إن ذلك هام بوجه خاص بالنسبة للبلدان عندما يتداول المجلس حالات بلدان متاخمة لها مباشرة أو تلك الدول

الواقعة في المنطقة، نظرا للمعطيات الهامة التي يمكن تقديمها لتقييم الأثر والنتائج المتشابكة.

إن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بحاجة إلى أن تعرف مباشرة وبصورة موضوعية قرارات ومواقف أعضاء مجلس الأمن – ليس من خلال عدسات وسائط الإعلام الجماهيري بما ينطوي عليه ذلك من تشويهات. ونرحب أيضاً بإنشاء الفريق الاستشاري لرئيس الجمعية العامة ونعتقد أنه سيخدم عملية التفاوض برمتها ويوفر نهجاً متوازناً، بما في ذلك في شموله لجميع المواقف والشواغل التي أعربت عنها المجموعات والدول الأعضاء.

في الختام، أود مرة أخرى أن أكرر التزام كازاخستان بالاشتراك في المفاوضات الحكومية الدولية والعمل بروح توفيقية وتعاون لوضع اللمسات الأخيرة على مجلس أمن مصلح بسرعة. ولا يمكن لعملية الإصلاح أن تنتظر أكثر من ذلك في ضوء الحقائق الجغرافية السياسية العالمية الناشئة والتطورات الاجتماعية والاقتصادية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): بما أن تلك هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالكلام في الجلسات العامة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة وبشأن مسألة هامة للغاية بالنسبة لنا جميعاً كبند مدرج حالياً في جدول الأعمال، أي بشأن مسألة التوزيع العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، أود أن أعرب للرئيس عن أخلص التهاني على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

كما يقدر وفد بلدي الطريقة الملائمة والواضحة التي يقود بها رئيس الجمعية المناقشات خلال هذه الدورة، وهو يؤيد تأييدا تاما جهوده في ذلك الصدد. كما تسرني للغاية مبادرته لعقد هذه الجلسة، والزخم الجديد الذي أضفاه على هذا الموضوع بإعادة تعيين السفير زاهر تانين. ويحظى السيد تانين بثقة بلدي الكاملة باعتباره رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما نعرب عن تأييدنا التام لمبادرة الرئيس بتعيين فريق استشاري. وعلى نحو ما أوضحه الرئيس، فان دور الفريق ليس اتخاذ القرارات أو استبدال الأعمال التي يضطلع بها السفير تانين أو سلبها. وببساطة، وكما يدل عليه اسمه، سيخدم الفريق باعتباره هيئة استشارية بدون أي طابع ملزم.

ويود وفد بلدي أن يشكر السفير ليو جيايي ممثل جمهورية الصين على توليه بالأمس عرض تقرير مجلس الأمن (A/68/2) في مناسبة بدء مناقشتنا بشأن هذه المسألة (انظر A/68/PV.46).

ومضى ٦٨ عاما منذ إنشاء الأمم المتحدة، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، بعد الآثار الكارثية للحرب العالمية الثانية. وبعد أربعة وثلاثين عاما، في عام ١٩٧٩، خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة، وبمبادرة من الأرجنتين وبنغلاديش وبوتان والجزائر وسري لانكا وغيانا وملديف ونيبال ونيجريا والهند، طرحت مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وأطلقت مناقشة في ذلك الصدد في الدورة الأربعين، في عام ١٩٩٢، حينما اتخذ القرار ٦٢/٤٧. ووفقا لذلك، نشر الأمين العام تقرير يتضمن تعليقات أدلت بها الدول الأعضاء المذكورة آنفا. ومن ثم، فان الأمم المتحدة بلغت من العمر ٦٨ عاما، ولفترة ٣٤ عاما ظلت تناقش ضرورة إصلاح مجلس الأمن.

ولئن كان ٦٨ عاما عمرا كبيرا للأشخاص والدول على السواء، فانه يزداد أهمية في تاريخ أي منظمة دولية تعمل بوصفها منتدى لمناقشة الحقوق بجميع أنواعها – حقوق الإنسان، والحق في الغذاء، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والحق في تقرير المصير للشعوب الحرة وما إلى ذلك. أليس من الإنصاف أن الوقت قد حان للاعتراف بحقوق البلدان وجميع المناطق في التمثيل العادل في مجلس الأمن؟

ألم يحن الوقت بالفعل لمنح القارة الأفريقية، التي لديها ٥٤ دولة عضوا في الأمم المتحدة – أكثر من أي منطقة أخرى – وتتعلق بها أكثر من ٧٠ في المائة المسائل التي تناقش في مجلس الأمن، الحق في التمثيل في مجلس الأمن، مع الحق في التصويت وفي حق النقض (الفيتو) من أجل مشاركتها الفعالة في المناقشات بشأن المسائل التي تؤثر عليها؟ وفي بيانه في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، قال رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما:

”نود أن نتحدى الجمعية اليوم بالقول لنحدد لأنفسنا هدف الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر شمولا وديمقراطية وتمثيلا“(A/68/PV.5، صفحة ٦٦).

وذلك بعد عامين من الآن.

وينبغي إن يوجه ذلك الهدف العملية الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية، لكي تتكيف الأمم المتحدة مع تحديات نظام دولي مختلف تماما عن النظام الذي ساد قبل ٦٨ عاما. فهذا عالم جديد، مختلف تماما عن العالم الذي شهد إنشاء الأمم المتحدة. فالعالم اليوم ليس نتيجة للحرب، ولكنه نتيجة للتغيير التكنولوجي. وفي العالم اليوم، وفي الأمم المتحدة، نعترف بالحقوق وبالحوار وبالديمقراطية وبالشفافية وبالحكم الرشيد. وتلك الوقائع ينبغي أن تشكل هيئات الأمم المتحدة بأسرها، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن.

وإذ نقترب من نهاية عام ٢٠١٣، فان لدى المنظمة الدولية التي هي الأمم المتحدة، ومن خلال جمعيتها العامة، آفاقا واعدة في العامين المقبلين، بما فيهما عام ٢٠١٥، العام المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الجمعية أن تضمن أن عام ٢٠١٥، حينما تحتفل الأمم المتحدة بذكراها السنوية السبعين، سيكون أيضا عاما نحقق فيه الإصلاح الفعال لمجلس الأمن.

وكما قال الرئيس تيودورو أوبيانغ نغيما ماباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية، في بيانه في المناقشة العامة،

”فلنكن صادقين مع أنفسنا لأن الديمقراطية، كنظام عادل ومنصف، ينبغي أن تسود في جميع الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، محور المجتمع الدولي، التي تطمح إلى تحقيق السلام والنظام والتنمية“ (A/68/PV.13، صفحة ١٠).

إنني أشارك في هذه المناقشة بصفتي الممثل الدائم لغينيا الاستوائية، وهي عضو في لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، أعلن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون، سعادة السيد فاندي شيدي ميناه، بصفته منسق لجنة العشرة، وأيضا للبيان الذي أدلى به سعادة السفير معتز أحمدين خليل ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/68/PV.46).

وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على الطلب الذي قدمته القارة الأفريقية لتكون ممثلة تمثيلا كاملا في جميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي لصنع القرار بشأن المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين. ويعني التمثيل الواسع والكامل الذي تطلبه أفريقيا الحصول على الأقل على مقعدين دائمين في مجلس الأمن، مع جميع الامتيازات والصلاحيات المتأصلة، فضلا عن خمسة مقاعد غير دائمة.

ولعل الأعضاء يتفقون معي على انه لا يمكن إطلاقا تصور أو تبرير كون قارة مثل أفريقيا، التي يزيد عدد سكانها عن بليون شخص، ولديها العدد الأكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأكبر عدد من المسائل التي يتعامل معها مجلس

الأمن، ليس لديها حتى الآن مقعد دائم واحد في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المطالبة بتخصيص مقاعد لأفريقيا في مجلس الأمن مطلب وحق غير قابل للتصرف في العالم المعاصر، لا سيما في منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة – ضامنة مبادئ العدالة والحكم الرشيد والحقوق.

وأود أن اختتم بياني الموجز بالقول إن بلدي يجدد التأكيد على موقفه – وهو الموقف الأفريقي المشترك – الذي مفاده أننا نرفض أي اقتراحات مؤقتة أو انتقالية في المفاوضات، إذ أن المتطلبات الرئيسية لمثل ذلك النهج ستخالف توافق إزولوييني وإعلان سرت. وذلك ما تقرر في مؤتمر قمة كمبالا المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٠، وُجدد التأكيد عليه في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأُكد عليه مرة أخرى بالإجماع خلال مؤتمر قمة مابوتو المعقود في تموز/يوليه ٢٠١١ وُصدق عليه ودعم في مؤتمرات القمة اللاحقة. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا على ثقتها الكاملة بالسفير زاهر تانين في قيادة عملية إصلاح مجلس الأمن. كما نجدد ثقتنا بان جميع شركاء أفريقيا وأصدقائها وحلفائها من جميع المناطق والقارات سيدعموننا حتى يتسنى لطلب أفريقيا هذا أن يصبح واقعا ملموسا.

وبلدي وحكومته بشكل عام يعتقدان بأنه ينبغي لجميع الدول والمناطق والمجموعات ذات المصلحة أن تقرب فيما بين مواقفها في سياق هذه العملية للإصلاح، بغية تحقيق التمثيل المنصف والعادل والموضوعي في مجلس الأمن وفي إطار منظومة الأمم المتحدة.

ونأمل أن تُعاد هيكلة مجلس الأمن بصفة خاصة ومنظومة الأمم المتحدة ككل بطريقة تراعي على نطاق أوسع مصالح جميع الدول والمناطق الجغرافية في المجتمع الدولي. وسيتطلب ذلك أن تواصل جميع الدول المضي قدما والتغلب على العقبات التي تمنعها من جعل عضوية مجلس الأمن عضوية حقيقية وأكثر تمثيلا. ولذا، فإننا نأمل أن تحقق العملية التفاوضية الجديدة نجاحا باهرا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي، على عقد جلسة اليوم الهامة.

تعتقد سلوفينيا أنه سيكون من الأجدى أن تعقد الجمعية العامة مناقشتين منفصلتين، واحدة بشأن تقرير مجلس الأمن (A/68/2) والأخرى حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، حيث أن الموضوعين يحتاجان إلى مناقشة مستفيضة. ونعتقد أن مضمون التقرير له أهمية كبيرة لجميع الأعضاء، وبالتالي نود أن ندرسه بصورة متعمقة قبل مواصلة مناقشته. غير أنني أود أن أشكر ممثل الصين، السيد ليو جيايي، على عرضه لتقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

وسلوفينيا ترحب بالمبادرة التي اتخذها السفير جون آش، رئيس الجمعية العامة، باستئناف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر من هذه الدورة للجمعية. ونود أن نهنئ السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونأمل صادقين أن تحقق هذه الجولة من المفاوضات نتائج ملموسة وأن تخرج بوثيقة ختامية ناجحة. ونحترم أيضا قرار الرئيس بإنشاء فريق استشاري يضم سفراء بارزين، يُكلف بمهمة هامة تتمثل في وضع أساس للمفاوضات الحكومية الدولية مع مراعاة جميع المقترحات التي قُدمت حتى الآن. ونحن ننظر إلى هذا القرار في سياق الزخم الحالي للمضي قدما في عملية المفاوضات بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة حجمه، وهو الأمر الذي تأخر كثيرا.

ونرى أن من المهم مواصلة التمييز الواضح بين المناقشة حول توسيع المجلس والنقاش بشأن تحسين أساليب العمل المُتبعة

في إطار تركيبته الحالية. وبعد المناقشة المفتوحة في الأسبوع الماضي بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.7052)، نتوقع أن يكون المجلس قادرا على الاستفادة من العديد من المقترحات التي قدمها عدد كبير من الدول الأعضاء. وسلوفينيا، بصفتها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ستسهم بمزيد من الأفكار حول كيفية تعزيز المساءلة والاتساق والشفافية في مجلس الأمن.

ويؤسفنا بطء النقاش بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ونعتقد أن توسيع المجلس من شأنه أن يسهم في فعاليته وأن يُحسن تمثيله وأن يتيح وجهات نظر جديدة على طاولة المفاوضات. ومن الواضح أن توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة يحظى بتأييد واسع بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسلوفينيا لا تزال مقتنعة بأنه ينبغي توسيع المجلس في فئتي العضوية. وفي المناقشة العامة للدورة الثالثة والستين، اقترحت سلوفينيا نموذجا محددا لتوسيع مجلس الأمن. ونعتقد أنه ينبغي التعامل بصورة مباشرة مع اقتراحنا وغيره من المقترحات المحددة التي قُدمت في الماضي، وأنه يجب على الفريق الاستشاري أن يضعها في الاعتبار.

وسلوفينيا تعتبر تصميم والتزام رئيس الجمعية العامة فرصة للتوصل إلى استنتاجات ذات مغزى ينبغي تنفيذها في ضوء الذكرى السنوية المقبلة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. وقد كشفت المناقشات المطولة عن استياء العديد من الدول الأعضاء وعن أنه آن الأوان لمعالجة هذه المسألة بطريقة مناسبة وملموسة، ليكون مجلس الأمن متكيفا لمواجهة التحديات الجديدة ومعبرا عن واقع القرن الحادي والعشرين. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن سلوفينيا ستؤدي دورا بناء في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، سيدتي، تترأسون هذه الجلسة. ولو كان الأمر بيد الجزائر، لتمنينا أن نرى إصلاح مجلس الأمن يتحقق تحت رئاستكم اليوم. وأود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس الأمن“ بالارتباط مع البند ١٢٣ من جدول الأعمال، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. ومن المهم أن ننظر إلى طريقة عمل مجلس الأمن من أجل تصحيح ما يحتاج إلى تصحيح. ولذلك، فإننا نعمل بشأن ذلك الارتباط. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السفير ليو جيايي، ممثل الصين ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه لتقرير مجلس الأمن (A/68/2) الذي يغطي أنشطة المجلس من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

وبخصوص البند ١٢٣، أود أن أهنئ السفير ظاهر تانين على إعادة تعيينه رئيسا لعملية التفاوض الحكومية الدولية وأن أعيد التأكيد على التزام الجزائر بالعمل معه من أجل ضمان إصلاح سريع وشامل لمجلس الأمن.

والجزائر تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/68/PV.46).

في وقت تشهد فيه الساحة الدولية تغييرات عميقة، أصبح إصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحا. لماذا؟ فعلى سبيل المثال، يلاحظ المرء في الوثيقة A/68/2 التي تغطي الفترة المشمولة بتقرير مجلس الأمن أن عناصر قليلة جدا هي التي تسمح لأعضاء الجمعية العامة بتكوين فكرة عن نوعية المناقشات الجارية حول مختلف بنود جدول الأعمال. ويحضرني بند بعينه من بنود جدول الأعمال، تصادف أنني أتابعه عن كثب، ألا وهو، مسألة الصحراء الغربية. وبخصوص المناقشة التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر S/PV.6951)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن التقرير لا يعبر عما حدث بالفعل.

فقد جرى نقاش اتسم بتوتر شديد في خضم أزمة دبلوماسية تلوح في الأفق بين أعضاء مهمين من مجلس الأمن

وطرف في الصراع في الصحراء الغربية، ولكن ذلك حدث في المناقشات غير الرسمية قبل النظر في البند فعليا في الجلسة الرسمية. وبالتالي، لا يوجد أي ذكر في التقرير لمحاولة أعضاء يتحلون بالمسؤولية في مجلس الأمن اقتراح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ورصد حالة حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية لأنه تم طرحه خارج عمل المجلس.

أعضاء المجلس محقون في الإشارة فحسب إلى ما حدث داخل قاعة المجلس. وبما أن كل شيء يحدث في الأروقة، بين مجموعة صغيرة من الأصدقاء وفي المشاورات خارج الجلسات الرسمية، فإن من حقهم عدم إفادتنا بما يجري ولكننا نجافي الصواب بذلك. ليس لنا علم بما يحدث. أنا أعرف مسألة واحدة، ولكني لا أعرف مسألة أخرى. في المستقبل، لن تتيح السجلات التي ننقلها إلى الأجيال القادمة المجال لهم لمعرفة ما حدث بشأن مختلف القضايا. وهذا هو السبب الذي يجعل السعي إلى مزيد من الشفافية هو جوهر المسألة، وهذا هو السبب في أننا نصر على تحقيق إصلاح سريع وحسن التوقيت لمجلس الأمن.

والمسألة الأخرى التي يمكن أن تكون الدول الأعضاء قد لاحظتها هي أنه ومنذ إعادة فتح الأمانة العامة والمباني الخاصة بالمؤتمرات، ومنذ التجديدات في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، فقد أدخلت بعض التغييرات على طريقة تفاعل مجلس الأمن مع الدول الأعضاء. فنحن، الوفود المائة وثمانية وسبعون الذين لسنا أعضاء في مجلس الأمن، لم يعد يُسمح لنا بالاقتراب من غرفة مشاورات مجلس الأمن. في الواقع، هناك حظر على شكل لوحة حمراء، مكتوب عليها منطقة خاصة. إذ لا يمكن للمرء أن يصل إلى الصالة الألمانية التي قامت ألمانيا بتجهيزها بالمعدات بسخاء منذ فترة طويلة لتمكين الوفود من الجلوس والتفاعل مع الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن، بما يمثل العضوية، والإطلاع على إجراءات مجلس الأمن وأعماله.

أود أن أذكر أن غرفة المشاورات تمثل سياقاً غير رسمي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. فقد نص الميثاق على أن يجتمع المجلس في قاعة المجلس، وبأنه يحق لنا حضور مداولات المجلس بشأن أية مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. ومن أجل الإستعداد للمناقشة، شاءت الصدف أن يلتقي أعضاء المجلس خارج القاعة في أحد الممرات، لتناول القهوة أو لا، ولتبادل وجهات النظر قبل الجلسة. لقد أصبح ذلك الممر غرفة مشاورات، لكنه لا يحظى بأي مكانة كانت، ويحق لنا خفض التمويل المخصص للمشاورات غير الرسمية في مجلس الأمن على أساس أنها لا تتفق مع الميثاق. علاوة على ذلك، لا يسمح لنا حتى بالإقتراب من غرفة الإنتظار التابعة لغرفة المشاورات. وأنا أعوّل على حكمة الأعضاء الدائمين لمساعدة عموم الأعضاء على تحسين علاقاتهم مع عمل المجلس.

وبالنسبة للإبتكارات الأخرى التي تم إدخالها، فإنني أهنئ الأمين العام على شغل المكتب السابق لرئيس مجلس الأمن، وأفهم أنه قد تم تخصيص مكتب أصغر في الخلف لرئيس المجلس. أود أن أعرب عن تعاطفي مع الأعضاء المنتخبين، الذين يفقدون فرصة توفير بعض الحضور لعضويتهم قصيرة الأمد في المجلس، إلا أنه تقع على عاتق الأعضاء الحاليين والمستقبليين معالجة هذه المسأله.

وأحد الجوانب الأخرى لعمل مجلس الأمن هو المبدأ المتمثل في أنه ينبغي تمكين أولئك الذين لديهم مصلحة في أي بند من بنود جدول الأعمال من المشاركة في المناقشة أو التفاعل مع المجلس. ففي حالة الصحراء الغربية، وبمناسبة المشاورات التي جرت مؤخرا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لم يُسمح لممثل جبهة البوليساريو بالدخول إلى المنطقة القريبة من مجلس الأمن. وكما نعلم جميعاً، هناك قواعد جديدة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إبعاده من المنطقة. وما برح هناك تقليد متبع يقضي بأنه بإمكان أولئك الذين حددهم المجلس بوصفهم

أطرافا أحد النزاعات – في هذه الحالة، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو – أن يطرحوا قضيتهم على المجلس وأعضائه من خلال الركن الصحفي. لقد تم حرمانه من فرصة التكلم في اللقاء الصحفي. قد تم تقديم الطلب اللازم إلى المسؤولين، وهنا أنا واثق أيضاً من أن حكمة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمهتمين دون شك بالمحافظة على علاقات جيدة مع مستخدمي المجلس، سوف تتيح المجال أمام إيجاد حل سريع لهذه المسألة.

أما بالنسبة لتقرير مجلس الأمن، فإن الأمر متروك لنا لإختيار ما إذا أردنا الإستمرار بالوضع الراهن والرضى به، أو أنه يتعين علينا تكثيف جهودنا. إذ تؤيد الجزائر إعتزام رئيس الجمعية زيادة الجهود من أجل تسريع العملية. ونحن نؤيده – وندعمه في إطار المجموعة الأفريقية – في إنشاء الفريق الإستشاري. نحذر من التعدي على صلاحيات الأعضاء. فللرئيس الحق في إنشاء مجموعة من الأصدقاء لتلقي المشورة وتقديم اقتراحات إلى الأعضاء. فلنتجنب جعل الفريق الاستشاري هيئة مكلفة بصياغة النصوص دون أن يكون ممثلاً بشكل واف لجميع المواقف في النقاش. ومع ذلك، فإن الرئيس لديه الحق في الإستماع إلى الفريق وتقديم مقترحات لنا، ونحن نشجعه على القيام بذلك. كما نحث جميع الذين اشتكوا من أن إصلاح مجلس الأمن قد إستغرق وقتاً طويلاً على دراسة الأسباب الحقيقية.

في الواقع، لم أكن أريد الوصول إلى هذه النقطة. فأنا لا أرى الممثلين الدائمين لألمانيا والبرازيل والهند واليابان في القاعة. لذا سأقدم اقتراحي لهم يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار المفاوضات الحكومية الدولية لأنني لا أريد أن أكرر ما قلت.

وأود أن أنقل دعوتنا إلى السفير تانين لمعالجة حالة التنقيح الثالث للنص التجميعي. فقد إشتكى جميعنا من تجاوز السفير تانين على صلاحياتنا، في محاولة لتفسير مواقفنا. فلنعد إلى التنقيح الثاني ونبدء من هناك. ونحن على استعداد لمساعدة السفير تانين، الذي هو ذخرلنا. إذ إن لديه الذاكرة المؤسسية وهو الذي يعرف أين يمكننا أن نلتقي. نحن على استعداد للعمل معه لكن ليس بعد منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد دوس سانتوس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في مستهل بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيس الجمعية العامة على مبادرته الحسنة التوقيق للاضطلاع بالعمل في هذا المجال. أود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد باراغواي للسفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على دوره الهام الذي بوصفه رئيس المفاوضاتئات الحكومية الدولية في الجولات السابقة. نتمنى له التوفيق والنجاح في الجولة الجديدة التي تبدأ في هذه الجلسة.كما نود أن نشكر الممثل الدائم للصين على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2).

وتؤكد حكومة باراغواي على ضرورة توسيع مجلس الأمن لتعزيز المنظمة وتحديثها بهدف جعلها أكثر فعالية وإنصافاً، وفقاً لما أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ويجب أن تقترن تلك العملية، التي تسير في شكل مفاوضات حكومية دولية، بإصلاح في أساليب عمل المجلس، لأنه إذا أصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً، وشفافية، وفعالية، فسيكون لقراراته مزيد من الشرعية.

وكما ينص ميثاق الأم المتحدة، فإن الوظيفة الأساسية للمجلس هي حفظ السلم والأمن الدوليين. أما التوسع المتزايد لسلطات المجلس لتشمل مسائل أخرى لديها بالفعل منتديات مكرسة لمناقشتها، فيقوض سلطة الجمعية العامة والأجهزة الأخرى للمنظمة، الأمر الذي يبعث على القلق.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، تابع بلدي باهتمام متزايد جولات المفاوضات الحكومية الدولية التي جرت بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن النظر في التوزيع الجغرافي المتوازن لأعضائه، وفقاً للمادة ٢٣ من الميثاق واستناداً إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

وفيما يتعلق بحق النقض، تدعم أوراغواي إلغاءه. كما نرى أنه يجب أن يكون هناك تواصل فعال بين مجلس الأمن والجمعية العامة التي هي الجهاز الأكثر تمثيلاً وديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا في حاجة إلى عقد اجتماعات بشكل منتظم بين رئيس الجمعية ورئيس مجلس الأمن، الأمر الذي سيساعد في تحسين شفافية عمل المجلس.

وأخيراً، إننا على ثقة تامة بأن المجلس سيتكيف في نهاية المطاف مع الظروف المتغيرة لهذا القرن بأن يصبح أكثر تمثيلاً وبتحسين فعالية قراراته وشرعيتها وتنفيذها.

السيد فيلاسكيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة لمواصلة مناقشة واحدة من المسائل الأساسية المتعلقة بإصلاح المنظمة – مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائلالأخرى ذات الصلة.

وأود تسليط الضوء على العمل الذي قام به الممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، في رئاسة الاجتماعات العامة غير الرسمية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وعضويته والمسائل ذات الصلة، ومن ثَم فإننا نرحب باستمرار مساعدته في هذه العملية خلال الدورة الحالية.

وقد أبرزت المناقشات الهامة والموضوعية التي أجريناها خلال الجولات التسع لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن الاتفاق الواضح بين الأعضاء فيما يتعلق بالحاجة العاجلة لإعداد هيكل منظمتنا ليجسد على نحو مناسب التغيرات التي نشأت في السياق العالمي منذ الإصلاح الأخير لتلك الهيئة. وفي هذا الصدد، ترى بيرو أنه يجب إعطاء دفعة جديدة للمفاوضات لإحراز تقدم في تحقيق هدف التوصل إلى مجلس أمن مجدد وموسع، وأكثر ديمقراطية وتمثيلاً وفعالية وكفاءة وأساليب عمله أكثر شفافية. ومن ثَم، ترى بيرو أن الوقت قد حان للشروع في عملية صياغة غير رسمية ديناميكية تصل بنا إلى الخروج بنص تفاوضي له بدائل واضحة تحظى بدعم الدول الأعضاء و – قبل كل شيء – بالتزامها.

وإننا ممتنون للعمل الجماعي القيم الذي يقوم به رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. ونحتاج الآن إلى عقد مفاوضات تستند إلى نص للتغلب على المواقف المتصلبة وتحديد الاختيارات المتاحة أمامنا ومعالجتها لنتمكن من المضي قدماً تجاه عمل تفاوضي له نتائج ملموسة ومتوازنة وتمثيلية، تستند دائماً إلى مبدأ وجوب أن تكون عملية شفافة وشاملة للجميع بهدف إصلاح مجلس الأمن.

وترحب بيرو بما تم مؤخراً من إنشاء فريق استشاري مسؤول عن جمع مواقف مختلف الفرق والبلدان المتفاوضة المشاركة في هذا النقاش، في فهم أن هذا يعد جزء من الجهود المبذولة لإحياء عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

وتكرر بيرو مرة أخرى تأكيد اقتناعها بأنه، إذا كان مجلس الأمن ليتكيف مع الواقع الجديد، فيجب أن يتضمن أعضاءً جدداً، دائمين وغير دائمين، من أجل تعزيز التمثيل الإقليمي العادل والمنصف الذي يمثل تغيراً عن الوضع الراهن الحالي.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، حافظت بيرو باستمرار على موقف مبدئي يهدف إلى إلغائه في نهاية المطاف. والآن، بروح بناءة، يرى وفد بلدي أنه ينبغي على الأعضاء الدائمين الالتزام بتقييم، باعتباره خطوة أولى، وضع حد ممكن لاستخدام حق النقض، بالاعتماد على القاعدة الموجودة الواردة في المادة ٢٧ من الميثاق.

بالإضافة إلى ذلك، ترى بيرو أنه من المهم التوصل لتوافق في الآراء بشأن إمكانية وضع حدود دقيقة لاستخدام حق النقض، والقضاء على إمكانية تطبيقه في حالات الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والأعمال المتعاقبة من الانتهاك الصارخ لحقوق الإنساء والقانون الدولي الإنساني. وأرحب بالموقف الفرنسي في هذه القضية، بينما أدعو الأعضاء الدائمين الآخرين لاستكشاف هذا الخيار.

ومن المهم أيضاً بالنسبة لمجلس الأمن أن يحرز تقدماً بشأن القيام بتقييم ذاتي جاد وشامل لعمله من أجل تعزيز شرعية عمله وكفاءته وفعاليته. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه من الأهمية بمكان أن يتم إحراز تقدم تجاه القيام بإصلاح ملموس في أساليب عمل المجلس، بحيث تكون أكثر شفافية وكفاءة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرى أن هناك حاجة لعقد المزيد من الجلسات المفتوحة، وزيادة عدد الجلسات لإطلاع الأعضاء على المستجدات بشأن موضوعات المناقشة، وضمان أن تكون مثل هذه الجلسات ذات طابع موضوعي وتعقد في الوقت المناسب.

ونرى أنه من المهم تعزيز ممارسة مشاورات مجلس الأمن مع الأعضاء المساهمين بقوات قبل مداولات المجلس بشأن الموضوع، وضمان إدراج ممارسة التقييم الذاتي واستعراض تنفيذ قرارات المجلس وانتظامهما. وبالمثل، نرحب بالمبادرة التي أطلقت مؤخرا لعقد جلسات لاستعراض عمل المجلس في نهاية كل شهر، وندعو لاستمرار هذه الممارسة المفيدة من أجل زيادة شفافية المجلس. كما نقدر ممارسة إجراء مناقشات مفتوحة بشأن المسائل التي ينظر فيها المجلس. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون هذا مجرد إجراء شكلي، وينبغي أن تجسد المناقشات آراء جميع أعضاء المنظمة.

وينبغي أن تسفر كل عملية عن اعتماد مقرر. ولا يعمل استمرار تكرار تأكيد مواقفنا الوطنية المعروفة جيداً إلا على تأجيل اعتماد مقرر هام تدعمه غالبية الدول الأعضاء. وإذا أردنا إصلاح مجلس الأمن، كما تم الإعراب عن ذلك بالإجماع هنا،، يجب أن نجسدهذه الرغبة في التزامات ملموسة. وأؤكد مجدداً على استعداد بلدي الاستمرار في المشاركة البناءة في الاجتماعات العامة غير الرسمية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وعضويته والمسائل ذات الصلة.

السيد تشارلز (ترينيدا وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ترينيدا وتوباغو البيانات التي أدلى بها كل من ممثلي غيانا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، واليابان بالنيابة عن مجموعة الأربعة، وسانت كيتس ونيفس بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 لتشجيع إصلاح لمجلس الأمن يشمل الجميع، ونغتنم تلك الفرصة لتقديم ملاحظاتنا على البند ١٢٣ من جدول الأعمال، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والأمور ذات الصلة“.

تؤيد ترينيداد وتوباغو بشكلٍ لا لبس فيه التوسع في كل من فئتي الأعضاء الدائمين وغيرِ الدائمين في مجلس الأمن، وعلى هذا النحو فإنها تدعو إلى التوسع في الأدوار التي تضطلع بها الدول المتقدمة في كلتا الفئتين. وفي هذا السياق، فإن هذا بعزم ثابت لصالح الموقف الأفريقي المشترك، كما هو مبين في توافق إيزولويني. بالإضافة إلى ذلك، نؤيد الدعوات المطالبة بتوفير مقعد خاص تتناوب عليه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الأمن بعد إصلاحه، وفي هذا السياق ندعو لزيادة عدد مقاعد مجلس الأمن من ١٥ مقعداً كما هو حالياً إلى ٢٧ تقريباً.

وبهدف تعزيز المساواة بين الدول، تؤيد ترينيداد وتوباغو إلغاء حق النقض. ومع ذلك، في حالة الإبقاء عليه، نرى أنه يجب أن يكون لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيعه نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الدول الأعضاء الدائمة الحالية.

وفي سياق الفعالية، ندعو لتحسين أساليب عمل المجلس وذلك لزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في عمله، حسب الاقتضاء، ولتعزيز مساءلة المجلس وشفافيته. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد ترينيداد وتوباغو الموقفَ الذي تقدمت به المجموعة الكاريبية حيث إنه يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ويشجع على اعتماد تدابير مناسبة لتمكين الجمعية العامة من العمل بفعالية باعتبارها الهيئة التداولية الرئيسية وجهاز الأمم المتحدة التمثيلي الصانع للقرارات.

وترى ترينيداد وتوباغو أن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن أمر واضح، حيث يواجه المجتمع الدولي تحديات أمنية عالمية جديدة ومتنامية، وكذلك مسائل حقوق الإنسان والضمير. ومع التطور المستمر للمناخ السياسي العالمي، أصبحت الحاجة إلى وجود مجلس أمن يمثل، على نطاق أوسع، الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين واضحة على نحو متزايد.

وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، أيد القادة الدوليون إجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن. ومع ذلك، فإن وتيرة الإصلاح يجب أن تزداد إن كنا نريد ألا تخيّم علينا الظروف الجديدة التي قد تختبر مراراً وتكراراً نسيج العلاقات بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

وتكرر ترينيداد وتوباغو مجدداً تأكيد دعوة الجماعة الكاريبية لمزيد من الاستعجال في إجراء إصلاح دائم لمجلس الأمن، ونعرب عن دعمنا المستمر للمقرر ٥٦٨/٦٤ بشأن هذه المسألة ا الأمر. ونهنئ السفير زاهر تانين الممثل الدائم لأفغانستان، بإعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونشجع الروح التقدمية التي تسود تلك المفاوضات.

وفي الختام، تود ترينيداد وتوباغو الإعراب عن امتنانها لرئيس الجمعية العامة في جلستها السابعة والستين، السيد فوك يريميتش، على جهوده في تعزيز إصلاح مجلس الأمن، وللرئيس الحالي جون آش على جهوده لمواصلة المناقشات بهدف إيجاد مجلس أمن أكثر تمثيلاً وفعالية. ونأمل الخروج بنتائج ملموسة لتلك المداولات، بما في ذلك خطة عمل حقيقية، تصب في مصلحة تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

السيد إميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): ترحب قبرص بهذا المناقشة التي تأتي في الوقت المناسب بشأن المسألة الهامة الخاصة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بها. وكما ذكر رئيس الجمعية العامة، يمثل إصلاح الأمم المتحدة عنصراً هاماً في جهودنا الشاملة لتعزيز المنظمة، التي بدونها ستكون المنظمة في خطر أن تصبح غير ذي تأثير.

ونرحب بإعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية، ونحن نتطلع إلى الجلسة الأولى بالدورة في ذلك الإطار. كما نحيط علما بقرار الرئيس بتشكيل الفريق الاستشاري الذي، وكما نفهم، سوف يزوده بالمدخلات التي تهدف إلى تجسيد نهج شامل تجاه المواقف والأفكار المطروحة في المفاوضات حتى الآن، والإشارة إلى الخيارات المتاحة من أجل رسم الطريق إلى الأمام.

وتؤيد تقريرا شاملا يقدمه مجلس الأمن ويستند إلى المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي يضم، في جملة أمور أخرى، تحسين أساليب عمل المجلس من أجل تعزيز قدراته وشرعيته وفعالية قراراته وإجراءاته، فضلا عن زيادة شفافية عمله. بالإضافة إلى ذلك، ونحن نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة كلتيهما. ونحن نؤمن بأن المسائل الرئيسية الخمس التي تم تحديدها في المقررات المذكورة أعلاه، وهي: فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع، وأساليب العمل، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة – ينبغي أن تعالج وتحل ضمن صفقة شاملة عن طريق عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي يقودها الأعضاء. ولن يتسنى

سوى لتلك العملية بطابعها الشامل الذي يضم الجميع ووحدة هدفها وقصدها، تحقيق إصلاح حقيقي وتمثيلي وديمقراطي.

سيصادف في عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث اعترف قادة العالم فيه، في جملة أمور، بالحاجة إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. علاوة على ذلك، مضى ما يقرب من خمس سنوات تقريبا على بدء المفاوضات الحكومية الدولية. في المقرر ٥٥٧/٦٢، رأت الدول الأعضاء، في جملة أمور، أن تفاوض بحسن نية في ظل الاحترام المتبادل وبطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع بهدف السعي إلى إيجاد حل يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي من جانب الدول الأعضاء.

ونحن نرى أن الوقت قد حان لإبداء الإرادة السياسية اللازمة، والواقعية والالتزام بدفع العملية إلى الأمام، وللاتفاق على نموذج إصلاح بتوافق الآراء سيعالج شواغل جميع الأطراف المعنية وتطلعاتها. نحن بحاجة إلى إنشاء مجلس أكثر إنصافا وتمثيلا يمكنه تجسيد واقع القرن الحادي والعشرين ومعالجة التحديات المعقدة. من أجل إحراز تقدم، يجب أن نبدأ عملية جدية وملتزمة مفاوضات تستند إلى النص. ونحن لا نملك ترف تأجيل هذه العملية بعد الآن لأننا سندخل في القريب العاجل في الجولة العاشرة من المفاوضات الحكومية الدولية. فلنذكر أنفسنا بأن العالم بحاجة إلى أن يرى تصميمنا على إبقاء الأمم المتحدة هامة وثابتة العزيم وقادرة على المشاركة ومعالجة مشاكلها وتحقيق آمالها.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وننضم إلى الآخرين في شكر الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لعرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/68/2)، والولايات المتحدة الأمريكية لإعدادها مقدمته.

تعد عملية إصلاح مجلس الأمن عملية لا يمكن أن توجهها إلا جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وليس فقط القليلون. كما أنها تعتبر حاجة عاجلة. وقد كان تقاعس المجلس لأكثر من عامين فيما يتعلق بالأزمة في سوريا آخر الأمثلة على الشلل الذي غالباً ما يمنعه من الاستجابة في الوقت المناسب وبالطريقة الفعالة، وهناك حاجة لتصحيح ذلك.

وفي هذا الصدد، تنوه المكسيك باقتراح فرنسا الذي قُدم مؤخرا للحد من استخدام حق النقض، لا سيما في الحالات التي تنطوي على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ونحن نرى أن ذلك سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح، ويؤكد مجددا التزام الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن المكسيك حريصة على العمل مع جميع المهتمين بهذا الاقتراح، بغية إيجاد صيغة قد تتيح تطبيقه.

وتكرر المكسيك التزامها بمواصلة العمل على عملية إصلاح شاملة وشفافة ومنصفة دون مواعيد نهائية مصطنعة. ويتعين علينا عدم الوقوع في وهم التوصل إلى اتفاق لأن الذكرى السنوية السبعين للمنظمة تلوح في الأفق. وربما يكون ذلك هدفاً جيداً اذا امتلكت كل دولة الإرادة السياسية للتوصل إلى تسوية، غير أنه يجب علينا ألاّ ننسى ما حدث في الذكرى السنوية الستين. فالاحتفالات الدورية لا تأتي بحلول سحرية لا تدعمها اتفاقات واسعة النطاق ومتينة. وما دام أن انعدام الإرادة السياسية والمرونة لدى البعض يهدف إلى محاباة القلة، فمن المستحيل تحقيق أي إصلاح. لذا علينا أن نركز جهودنا على الجوهر وليس على التقويم.

ينبغي أن تتمثل النتيجة النهائية لعملية التفاوض في إيجاد مجلس أمن يتسم بالفعالية والشفافية، ويمثل جميع الدول الأعضاء، ويوفر فرصاً أوسع للبلدان التي ترغب في العمل في المجلس على أساس أكثر تواتراً ولفترة زمنية مطولة، فضلاً

عن تلك البلدان التي لم تكن يوماً عضواً في المجلس. وتأمل المكسيك أن تسفر إعادة تعيين السفير زاهر تانين مؤخراً، ميسّرا لعملية التفاوض بين الهيئات الحكومية الدولية، عن تقدم كبير في تيسير عملية لا تقوم على التحيز أو الميل إلى تفسير مواقف الدول الأعضاء مقابل الدعم. بل ينبغي أن تكون عملية شاملة تأخذ بعين الاعتبار المسائل الرئيسية الخمس الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢، وأن تتضمن مقترحات واقعية وشاملة وقابلة للتنفيذ. إن صيغة الإصلاح التي توسّع العضوية الدائمة، وتدفع باتجاهها بعض البلدان في المجلس، تؤدي إلى تفاقم حالة عدم المساواة المتأصلة في تشكيلة المجلس الحالية، وذلك على حساب الأهدافالمتمثلة في تحقيق قدر أكبر من التمثيل والشفافية والمساءلة أمام الجمعية العامة.

إن المكسيك ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء لا يسعيان إلى فرض وجهات نظرهما على بقية الأعضاء، بل إلى إيجاد حل توفيقي، يمكن أن يتفق عليه أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. وبصفتنا من أمريكا اللاتينية، نحن نفهم تماماً رغبة المجموعة الأفريقية في تمثيل عادل، يمكّنها من تأدية دورها المناسب في المجلس. ونحن، بشكل خاص، ندرك وندعم طلبها الحصول على حقوق متساوية وفي إيجاد حل لانعدام تمثيل للقارة بأكملها تاريخيا. ونرى مطلبها الشرعي تعبيرا عن القوة التي تؤدي بها إلى الوحدة والتوافق، وليس رغبة فردية في السلطة والامتياز. ونكرر تأكيد استعدادنا لمواصلة العمل مع أفريقيا في تعزيز صيغ التمثيل العادل لجميع المجموعات الإقليمية.

وعلى غرار بقية أعضاء مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أحطنا علما بالرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، التي تم فيها إطلاع الدول الأعضاء على قرار إنشاء فريق استشاري معني بإصلاح مجلس الأمن، مع اقتراح أن يضع أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ومع ذلك، فإننا لا نرى أنه سيكون هيئة تمثل الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة. وتؤكد المكسيك مجددا تقديرها وإحترامها التام لأعضاء الفريق الاستشاري. ونكرر القول، مع ذلك، أن المحفل الوحيد الذي يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات بشأن إصلاح مجلس الأمن هو المفاوضات الحكومية الدولية داخل الجمعية العامة، حيث لا حاجة إلى أن يجسِّد أحد رغباتنا. ونحن نقدر تأكيدات السفير آش لمجموعتنا هذا الأسبوع، فيما يخص ولاية الفريق الاستشاري وأهدافه. وما يشجعنا هو حقيقة أنّ الفريق الاستشاري لن يقوم بصياغة أية وثائق رسمية، أو أن تكون لديه القدرة على التفاوض، أو تلخيص أية مقترحات للإصلاح، ما برحت متداولة على مدى سنوات عديدة، أو إعداد أية مشاريع قرارات. ومع ذلك، وكما رأينا طوال هذا النقاش، لا تزال هناك تفسيرات متضاربة، يروج لها بعض أعضاء الفريق، فيما يتعلق بولايته. ونحن نثق بكلمة الرئيس ونرى أن التزامه سيتغلّب على المواقف الوطنية التي أعرب عنها بعض أعضاء فريقه الاستشاري. إن المكسيك لن تدعم أية وثيقة عمل صادرة عن الفريق ما لم تحظ بموافقة تامة من الدول الأعضاء كافة، مما يؤكد الحيادية، بما في ذلك شتى مواقف مختلف الدول الأعضاء.

وعلى الصعيد الوطني، وبوصفها عضواً في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء معا، ستواصل المكسيك مشاركتها البناءة في الدورة المقبلة للمفاوضات بين الهيئات الحكومية الدولية، بانفتاح وشفافية كاملين.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني على الرئيس لعقد جلسة اليوم وإطلاق العملية الحكومية الدولية التي تعنى بموضوع هام في مرحلة مبكرة من هذه الدورة. كما أود أن أرحب بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية.

والمسألة التي نناقشها اليوم هو التمثيل العادل، غير أنها تتعلق في نهاية المطاف بفعالية جهاز، ألا وهو مجلس الأمن،

يعمل نيابة عنا جميعاً، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، حفاظا على السلام والأمن الدوليين. وبغية تحمل هذه المسؤولية والتصدي للتحديات التي يواجهها العالم اليوم، نحن بحاجة إلى مجلس أمن قوي وفعال. ومجلس الأمن القوي والفعال هو ذلك الذي يجسِّد تكوينه الحقائق الجيوسياسية والقوى الإقليمية الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

إن الهيكل الأصلي لمجلس الأمن، الذي يضم أعضاء دائمين وغير دائمين، لم يتغير. وهل يمكنه أن يكون مختلفاً؟ بالكاد، حيث إنّ الهيكل ينتج مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة الذي صادقنا عليه جميعاً، ويكلف الأعضاء الدائمين القيام بدور وصاية محدد يتعلق بأي تعديل لأحكامه. ولا يمكن لأي إصلاح للمجلس أن يتجنب ذلك. إذ إنّ الحاجة إلى التصديق على أي تعديل للميثاق من قبل الأعضاء الدائمين تقودنا إلى النتيجة العملية بأن كلتا الفئتين من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وجدتا لتبقيا.

وبموجب هذا الافتراض، إنّ السبيل الوحيد في رأينا لجعل المجلس أكثر تمثيلاً هو زيادة فئتي أعضائه كلتيهما. علاوة على ذلك، ولإيجاد التوازن الصحيح في تمثيل المجلس ككل، يجب علينا دراسة تكوين كل فئة، وإعطاء كل المجموعات الإقليمية المشارَكة الواجبة في فئة العضوية الدائمة، والحالة الراهنة غير ذلك، وضمان مشاركة وتمثيل أوسع في فئة العضوية غير الدائمة. وفي ستينات القرن الماضي، اختارت الجمعية العامة زيادة الأعضاء في فئة العضوية غير الدائمة وحدها.

وكان عددنا آنذاك ١١٥ عضوا، ولكن بعد عقود خمسة، ومع ١٩٣ دولة عضوا، لا يمكننا بعد الآن أن نقبل بزيادة مقاعده مرة أخرى في فئة عضوية واحدة فحسب، مما يويد تعزيز العلاقة القائمة. ينبغي أن يكون هدفنا هو زيادة العدد في فئتي العضوية كلتيهما إذا أردنا أن نحقق تمثيل العادل في مجلس الأمن ككل.

ثانيا، عند معالجة توسيع العضوية هذا، ينبغي للمرء أن يكون حذرا من أجل الحفاظ على توازن مناسب وتمثيل عادل في فئة العضوية غير الدائمة. وبالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم – وأنوه بأنها تشكل الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – يمثل ذلك أمرا بالغ الأهمية. وأي اقتراح يحجز عددا من هذه المقاعد لبعض الدول بولايات طويلة المدى سوف يعرقل كثيرا إمكانية حصول العديد من الدول الأخرى على عضوية المجلس. وهذا أمر لا نميل إلى قبوله. إن إنشاء فئة جديدة من مقاعد المجلس سوف يفاقم الانقسام القائم أصلا بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين من خلال إنشاء فئة وسيطة هي الأعضاء شبه الدائمين. ونرى أنه لن يكون في مصلحة العضوية الأوسع نطاقا ولن يساعد مجلس الأمن في عمله، وسيؤدي، في الواقع، إلى هيئة أقل تمثيلا وفعالية.

ثالثا، يرتبط مفهوم العضوية الدائمة ارتباطا وثيقا بمفهوم التحضر. والتحضر ملازمٌ لفئة العضوية الدائمة تلازم التناوب للمقاعد غير الدائمة، وهو ما ينبغي أن يعطي الفرصة لأكبر عدد ممكن من الدول العمل في المجلس، إذا رغبت في ذلك.

رابعا، ما برحت المقترحات الرامية إلى زيادة العضوية في الفئتين كلتيهما تحصل على تأييد متزايد في صفوف الوفود ولئن كانت الاختلافات لا تزال قائمة، فقد تم تحديد أوجه التقارب ذات الصلة بالمسألة أثناء جولة المفاوضات الحكومية الدولية التي جرت مؤخرا في شكل عدد من الاقتراحات المطروحة على الطاولة، بما في ذلك الموقف الأفريقي. فلنمض قدما ونستفيد من أوجه التقارب هذه. ولا ينبغي لذلك أن يمنعنا من التركيز عندما يحين الوقت. ومع ذلك، إذا استمرت الاختلافات فسوف نواصل جهودنا الرامية إلى بناء أرضية مشتركة أكبر بكثير في المستقبل.

وفي الختام، لا يمكن تأخير إصلاح مجلس الأمن المرة تلو الأخرى. وكما ذكر مؤخرا وزير الخارجية في المناقشة العامة،

”من الصعب على نحو متزايد تبرير عدم تمتع بلدان مثل البرازيل والهند بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.“ (A/68/PV.18، صفحة ٥٢)

علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن أفريقيا تستحق حتما تمثيلا دائما في مجلس الأمن. يجب أن تعامل أفريقيا بعدالة، على نحو يجسد حجم نموها الاقتصادي وثقلها في عالم اليوم.

ينبغي أن نتجنب الانخراط في عمليات متكررة تعمل في نهاية المطاف على تغذية اختلافاتنا. وبدلا من ذلك، لا بد أن ينصب تركيزنا على الأمور التي يمكنها أن توحد وتؤدي إلى أرضية مشتركة أوسع نطاقا وتتيح المجال لبذل مزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء. وفي هذا الصدد، نرى من الوجيه أن ينصبّ تركيز المفاوضات الحكومية الدولية المستقبلية على الأساس المناسب التي قد تساعد على التركيز على العناصر الرئيسية للإصلاح والتقريب إلى أقصى حد ممكن بين المواقف المختلفة المطروحة على الطاولة.

ويشيد وفد بلدي مرة أخرى برئيس الجمعية العامة لفتحه طريق المفاوضات ذلك أمام الأعضاء ولالتزام قيادته بالعملية الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومن جانبنا، نحن على استعداد للمشاركة بنشاط وبصورة بناءة في تلك العملية.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد نيوزيلندا برئيس الجمعية العامة لتصديه لتحدي إصلاح مجلس الأمن، الذي تم التشديد بقوة مرة أخرى على الحاجة إليه في العديد من البيانات الصادرة عن قادتنا في المناقشة العامة في وقت سابق بالدورة.

وليس هناك أدنى شك في أن الهياكل التي صممت في عالم ما بعد الحرب في عام ١٩٤٥ لمنظمة حكومية دولية كانت تضم ٥١ عضوا فقط لم تعد الأكثر ملاءمة لهيئة عالم اليوم التي تضم ١٩٣ عضوا. وينطبق هذا خصوصا على أعضاء مجلس الأمن، الذي لم يتم توسيع عضويته سوى مرة واحدة في الـ ٦٨ عاما الماضية، قبل ما يقرب من ٥٠ عاما، عندما، على النحو الذي إشار إليه ممثل البرتغال، كان يبلغ عدد أعضاء الجمعية ما يربو قليلا على ١٠٠ عضو – أي أن أكثر بقليل من نصف عدد الأعضاء الحاليين.

لأي سبب كان، تم في عام ١٩٤٥ استبعاد بعض الدول ذات النفوذ من الترتيبات الأصلية لتقاسم السلطة. تلك الدول وغيرها من القوى التي برزت في السنوات التالية تتحرق غضبا وهو أمر يمكن فهمه، لاستبعادها الآن عن الدائرة الداخلية لأقوى هيئة في المنظمة. كما نتشاطر مع العديد من الدول الرأي القائل بأن العدد الحالي من المقاعد غير الدائمة، وما يرتبط بها من المجموعات الجغرافية لم تعد تكفل الإنصاف في التمثيل أو الفرصة لأن تُنتخب. هناك عدد كثير للغاية من الأوجه التي فرضت نفسها. وهناك حاجة إلى التغيير.

ومع ذلك، أبدى العقدان الماضيان من المناقشات أنه لا يوجد حل واضح أو سهل لتصحيح العجز الديمقراطي المتأصل في التشكيلة الحالية للمجلس، وأن عدم إحراز التقدم لا بد أن يثير تساؤلات جدية بشأن ما إذا كانت المنظمة من المرجح أن تتفق في المستقبل المنظور على أي إصلاح هيكلي أساسي لمجلس الأمن.

وترى نيوزيلندا أنه لن يتم سد العجز الديمقراطي ببساطة من خلال إضافة مجموعة من الدول الأخرى للأعضاء الدائمين، حتى وإن تم اعتبار ذلك مستصوبا، أو عن طريق منح حق النقض لمزيد من الأعضاء. كما لن يتم سد العجز من خلال الإصرار على الوضع الراهن، على الرغم من الشكوك العميقة التي يعربها بعض الأعضاء فيما يتعلق بأي توسيع في فئة العضوية الدائمة. وتعتقد نيوزيلندا أننا لن نحرز التقدم إلا إذا كنا على استعداد لاستكشاف وحتى تجربة الحلول التي تنهض بمصالح جميع الأعضاء، وليس قلة منها.

ولهذا السبب ما فتئت نيوزيلندا تعرب عن تأييدها لحل وسيط يوفر لأعضاء الجمعية العامة الأكثر قوة احتمال عضوية مجلس الأمن لفترات زمنية أطول، بما في ذلك إمكانية إعادة الانتخاب، وسيؤدي ذلك إلى زيادة عدد المقاعد التي مدة متبوئيها عامان، وبالتالي كفالة ألا تُحجب الدول الصغيرة عن المجلس.

ولئن كنا بالتأكيد على استعداد للنظر في أفكار أخرى، فإننا نعتقد أن حلا انتقاليا من هذا النوع قد يحظى بتأييد ثلثي الأعضاء في التصويت في الجمعية العامة، ويحقق أيضا تصديقا من الأغلبية نفسها – وهو أحد الشروط الواردة في الميثاق التي يغفل عنها في بعض الأحيان أولئك الذين يسعون إلى إحصاء الأصوات المؤيدة لمواقف كل منها.

وتركز هذه المناقشة أساسا على حجم وفئات العضوية والتمثيل الإقليمي، وأساليب العمل واستخدام حق النقض في مجلس الأمن بعد إصلاحه وزيادة أعضائه. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن تلك المسائل ليست سوى جزء من المسألة الأكبر وهي إصلاح مجلس الأمن عموما. ولا يقل عن ذلك أهمية مسألة تحسين أساليب عمل المجلس الحالية، وهذا هو التغيير الذي ينبغي أن يكون قابلا للتحقيق حتى في الأجل القصير – ونحن نعتبر ذلك مسألة منفصلة عن الإصلاح الهيكلي. كما قال رئيس وزراء بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر،

> ”فالمشاكل أكثر منهجية، وتتعلق بتكوين المجلس والعمليات الرسمية وغير الرسمية به“ (A/68/PV.14، صفحة ١٢)

ولا تبرر اعتبارات الكفاءة والسياسة الواقعية حرمان الأعضاء المنتخبين من صوت فعال في اتخاذ قرارات المجلس.

لهذا السبب، نحث الأعضاء الدائمين على إمعان النظر في الطريقة التي يديرون بها أعمالهم. فبإمكانهم أن يفعلوا الكثير لتبديد المخاوف المتعلقة بشرعية قرارات المجلس لو كانوا أكثر انفتاحا على آراء العضوية بنطاقها الأوسع وأكثر استجابة لها، ولو عاملوا أعضاء المجلس المنتخبين، الذين تلزم أصواتهم لجميع قرارات المجلس الرسمية، معاملة الشركاء بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، نرحب على الأخص باقتراح وفد فرنسا القاضي بأن تكون هناك قيود طوعية تتعلق باستخدام حق النقض، أو مدونة لقواعد السلوك بهذا الشأن (انظر A/68/PV.46).

ونحن نتطلع إلى استكشاف هذه المسائل وغيرها في المفاوضات التي سنجريها، ونتمنى للرئيس كل النجاح في هذا المسعى.

السيد دونوهيو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير ليو جياي، الممثل الدائم للصين ورئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2).

وترحب أيرلندا ترحيبا حارا بالمبادرة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة لتنشيط البحث عن حل عادل وفعال لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونحن نثق بالفريق الاستشاري الذي جرى تعيينه، ونتطلع إلى نتائج العمل الذي يقوم به لتحديد الخيارات والأسس التي يمكن أن يبنى عليها استئناف المفاوضات الحكومية الدولية.

يدرك الجميع، وهم يدركون منذ سنوات، أن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح شامل. فتركيبته مغايرة بحد للحقائق الجغرافية السياسية القائمة في العالم اليوم. نحن بحاجة إلى مجلس أمن يكون أكثر تمثيلا، وأكثر شمولا، وأكثر فعالية، وأكثر شفافية، وأكثر خضوعا للمساءلة في أعماله. ونحن بحاجة أيضا إلى إيجاد السبل التي تمكّنه من الخروج من المآزق التي يمكن لإجراءاته أن تتسبب بها. فحقوق النقض الممنوحة للدول الأعضاء الخمسة الدائمين يمكنها أحيانا أن تؤدي إلى الشلل، والمساس بقدرة المجلس على التصدي بفعالية للتحديات العالمية الكبرى التي تقع ضمن اختصاصه.

هناك العديد من أوجه القصور في هيكل مجلس الأمن وإجراءاته التي تحتاج إلى معالجة. وكلما فشلنا في الاتفاق على برنامج لتحقيق إصلاح هام، فإننا نعمل على إدامة الظروف غير المرضية إلى حد كبير. وفي الوقت الذي تنتشر التحديات العالمية والإقليمية، ويتوسع جدول أعمال المجلس بسرعة، تتضح نقاط ضعفه وتتعرض سلطته ومصداقيته للمعاناة.

ويجب أن نبذل جهدا متضافرا لدفع المفاوضات المتعلقة بإصلاح المجلس إلى مرحلة أكثر واقعية وعملية. ولقد حان الوقت للتركيز على وضع الأساس المقتضب الذي يمكننا أن نتحرك بناء عليه لاتخاذ القرارات التي تمس الحاجة إليها الآن. ومن المهم أيضا أن نحدد لأنفسنا إطارا زمنيا واضحا بغية إنجاز هذا العمل. وينبغي لنا أن نهدف خلال هذه الدورة للجمعية العامة إلى عقد اجتماع سياسي رفيع المستوى من شأنه أن يتخذ القرارات الرئيسية. فلجميع هذه الأسباب، تؤيد أيرلندا بشدة مبادرة رئيس الجمعية العامة التي جاءت في الوقت المناسب.

ونحن نرى أن عناصر الإصلاح الخمسة المنصوص عليها في المقرر ٥٧٧/٦٢ هي عناصر مترابطة في حزمة واحدة. والنجاح مرهون بالاتفاق على جميع المجالات الخمسة. ونعتقد أنه ينبغي أن يؤدي ذلك إلى حل وسط، ويجعل التوصل إلى اتفاق شامل أكثر سهولة بدلا من أن يكون أكثر صعوبة.

كيف يمكن للمجلس أن يتشكل في المستقبل؟ إننا نرى فائدة كبيرة من مختلف نماذج الإصلاح التي طرحت حتى الآن. الجميع يجهدون لمواجهة التحدي المتمثل في تعديل تكوينه من أجل تصحيح الاختلالات والمشاكل المعترف بها على نطاق واسع والناجمة عن نقص التمثيل فيه. ولعل التمثيل الناقص لأفريقيا هو منتهى الظلم الصارخ. بيد أن هناك خلافا بشأن أفضل طريقة للمضي قدما. لا يوجد حاليا نموذج واحد يحظى بالتأييد الساحق. ويمكن القول إن حالة الجمود التي سبّبها هذا الأمر تعمل في الواقع على تقويض المؤسسة ذاتها التي نسعى إلى تحسينها.

ويعتقد وفدي أن أي نموذج يتم اختياره من بين نماذج الإصلاح ينبغي أن يكون قادرا على اجتذاب الدعم الكبير جدا من الأعضاء. فنحن بحاجة إلى أن يكون إصلاح مجلس الأمن إصلاحا حقيقيا. ويجب أن نتأكد من أن تكون الترتيبات الجديدة التي سنتخذها مقبولة من جانب الأغلبية الساحقة إذا أردنا تحقيق هدف تعزيز الشرعية الديمقراطية للمجلس، واستعادة سلطته، وتحسين فعاليته. وهذا يؤشر باتجاه التوصل إلى حل وسط واستكشاف الأرضية المشتركة. وينبغي أن نكون مستعدين للنظر في السبل البديلة التي تسمح بالمضي قدما، والتي تحتفظ بالعناصر الرئيسية للنماذج الجوهرية المعروضة، بل وللسعي إلى بناء الجسور بينها.

هناك انقسام إزاء مسألة المقاعد الدائمة الاضافية، وثمة مواقف متضاربة بقوة من كلا الجانبين. وإذا أردنا أن نتوصل إلى اتفاق يحظى بأوسع تأييد ممكن ويكون بالتالي متينا ودائما، فيتعين وضع نُهُج ابتكارية لدراسة طلبات العضوية الدائمة التي يتقدم بها عدد من البلدان والمناطق. وتود أيرلندا أيضا أن ترى ترتيبات لا تقلل من فرص الدول الأصغر حجما للعمل في المجلس خلال فترات منتظمة.

وبالانتقال إلى جانب آخر من النقاش، تعتقد أيرلندا أن حقوق النقض الممنوحة للأعضاء الخمسة الدائمين هي مفارقة تاريخية في عالم اليوم. ونود من الناحية المثالية أن نراها منتهية. وإذا تعذر ذلك، فنحن نرى فائدة كبيرة في الاقتراح الذي قدّمه ممثل فرنسا ومفاده أن يتخلى الأعضاء الخمسة الدائمون طوعا عن حقوقهم في النقض عندما يناقش المجلس الجرائم الوحشية الجماعية (انظر A/68/PV.46). ونأمل، في الواقع، أن يوافق الأعضاء الخمسة الدائمون أيضا على التنازل عن تلك الحقوق عند النظر في مسائل أخرى، مثل الانتهاكات

الصارخة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات التي تطال القانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، إن إعادة التوازن إلى مجلس الأمن، مع اتباع نهج معدّل حيال حقوق النقض، سيعززان في رأينا فعالية مجلس الأمن إلى حد كبير ويجعلانه يستوفي غرضه في القرن الحادي والعشرين.

السيد رييس رودريغيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة، وندعم الجهود المبذولة لإطلاق المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ونشكر أيضا الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية على عرضه للتقرير عن أعمال مجلس الأمن للفترة بين ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/2).

كوبا تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/68/PV.46).

لقد استثمرت الجمعية العامة ٢٠ سنة في مناقشة هذه المسألة. وكانت تلك السنوات هامة وحاسمة لطرح المواقف القطرية، وتعزيز فهم أفضل للحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن. ومن الصعوبة بمكان الإبقاء على الوضع الراهن نحو سبعة عقود بعد تأسيس الأمم المتحدة مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي شهدناها في تاريخ البشرية خلال هذه الفترة، وبخاصة في السنوات العشرين الماضية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيكو (موناكو).

وتكرر كوبا الحاجة إلى بدء مفاوضات حقيقية حول إصلاح مجلس الأمن الذي يجعل هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة هيئة ديمقراطية، وشفافة، وتمثيلية. وبذلك تشعر الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة بأنها ممثلة تمثيلا كاملا، وتدرك الشرعية الكاملة لحكم المادة ٢٤ من الميثاق، التي تنيط بالمجلس مسؤولية العمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

وبوصفنا دولا أعضاء، يجب أن نتقيد أيضا بالولاية التي أنشأتها الجمعية العامة من خلال مختلف القرارات، والتي تدعو إلى البدء فورا بمفاوضات حكومية دولية حول إصلاح مجلس الأمن. والجولات السابقة من المناقشات ومجموعات الاقتراحات التي تقدّمت بها الوفود تؤكد أن أغلبية واضحة من الدول الأعضاء تدعم المواقف التالية، على سبيل المثال لا الحصر.

أولاً، إن أغلبية الدول الأعضاء تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين، أي زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء. ثانياً، أنها تعترف بضرورة إلغاء حق النقض، وتنفيذ الآليات التي تحد من استخدامه إلى أقصى حد ممكن على الفور. ثالثاً، إنها تدرك الحاجة إلى إصلاح أساليب عمل المجلس بصورة جادة لضمان أن يعمل كهيئة شفافة وديمقراطية وذات صفة تمثيلية. رابعاً، إنها تعترف بالحاجة إلى علاقة متوازنة وفعالة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وكوبا مستعدة لبدء المفاوضات اللازمة لتلك العملية بدون مزيد من التأخير، وتتفق مع أغلبية الوفود التي ترى أن جميع المقترحات التي قدمت خلال المداولات الحكومية الدولية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. ومع أن مواقف كوبا معروفة جيداً، أود أن أكررها لصالح الدورة الجديدة من المناقشات وتماشياً مع العناصر الواردة في رسالة رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

إن كوبا لا تؤيد إنشاء فئات عضوية جديدة. فبدلاً من التشجيع على تحسين أداء المجلس، قد يؤدي ذلك إلى تفاقم الخلافات القائمة ويزيد من حدة الانقسام داخل المجلس. والأعضاء الجدد في مجلس موسع، سواء كانوا دائمين أو غير دائمين، يجب أن تكون لهم بالضبط نفس الواجبات والصلاحيات كالأعضاء الحاليين في الهيئة هذه، بما في ذلك

حق النقض. وكوبا لن تعترض على إمكانية إعادة انتخاب أعضاء غير دائمين مباشرة.

وفيما يتعلق بحق النقض، ترى كوبا أن هذا الامتياز غير ديمقراطي وعفا عليه الزمن، ونحن مقتنعون بقوة أنه لا بد من إلغائه. مع ذلك، ونظراً لأنه قد لا يكون واقعياً أن نتوقع حدوث ذلك الآن، فإننا نرى، كخطوة أولى، أن يقتصر استخدام حق النقض على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وكوبا تحبذ زيادة كبيرة في عضوية مجلس الأمن. ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن الموسع إلى ٢٥ أو ٢٦ عضواً. وأن يكون التوسع في كل من فئتي العضوية، وأن تذهب غالبية المقاعد الجديدة إلى البلدان النامية، على أساس المقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز. والهدف من ذلك ألا يكون التوسيع من أجل التوسيع، وإنما الاستجابة للغياب الذي لا مبرر له لتمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن.

ويجب أن يشمل إصلاح المجلس أيضاً إصلاح أساليب عمله. ونحن ندعم مجلس أمن شفاف تكون مشاوراته المغلقة هي الاستثناء وليس القاعدة. ونتطلع إلى مجلس يعالج المسائل التي هو مسؤول عنها، وهو ما يعني أنه يجب ألا يتعدى المجلس على ولايات الهيئات الأخرى. نريد مجلساً يأخذ في الاعتبار حقاً آراء الدول الأعضاء قبل اعتماد القرارات، ويضمن مستوى من الوصول الحقيقي للدول التي ليست أعضاء في هذه الهيئة.

ختاماً، أكرر رأي كوبا أن إصلاح مجلس الأمن عنصر أساسي في إصلاح الأمم المتحدة. ولا يمكن أن نتكلم عن إصلاح حقيقي للمنظمة قبل أن يكون هناك إصلاح حقيقي للمجلس، حتى يعمل باسم مصالح الدول الأعضاء كافة، وهو ما يفترض أن يفعله، وفقاً للميثاق. وينبغي مساءلته عن ذلك.

السيد ساركوفيتش (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أثبتت المناقشة العامة لهذا العام أن مسألة أن يكون مجلس الأمن فعالاً ومتجاوباً هي أحد الشواغل الرئيسية للأعضاء كافة. ورئيس بولندا، السيد برونيسلاف كوموروفسكي، أعرب في بيانه (انظر A/68/PV.9) عن دعم بولندا بقوة لتعزيز سلطة المجلس وشرعيته وفعاليته. ونعتقد أنه قد حانت اللحظة المناسبة لكسر الجمود في عملية الإصلاح.

وبولندا تعتبر أن تعزيز كفاءة عمل المجلس وشفافيته، إلى جانب توسيعه، هي المسائل الرئيسية في العملية المعقدة لإصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يقوم الإصلاح على افتراض أن العضوية لا تمنح امتيازات فحسب، بل إنها تزيد من المسؤوليات، وهو الأهم. وجميع أعضاء مجلس الأمن يناط بهم واجب بالغ الأهمية للدفاع عن القيم الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتأمينها.

وإصلاح مجلس الأمن ضروري، إذ لا يتناسب التشكيل الحالي للمجلس ولا أساليب عمله وتحديات عالمنا اليوم. وينبغي أن تؤخذ إسهامات الدول الأعضاء في المنظمة في الاعتبار عند النظر في إدخال تعديلات على تشكيل المجلس. وفي هذا الصدد، فإن الوفاء بالالتزامات المالية والمشاركة في عمليات حفظ السلام هما من الأهمية بمكان. والإصلاح ضروري، ولكن ينبغي أن يتم ذلك بدون إضعاف كفاءة المجلس.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يضمن توسيع المجلس تمثيلاً متوازناً لكل المجموعات الإقليمية. وفي هذا السياق، تؤيد بولندا إصلاحاً من شأنه منح دول أوروبا الشرقية مقعداً إضافياً غير دائم العضوية، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد دول هذه المجموعة في العقود الأخيرة – من ٩ بلدان إلى ٢٣ بلداً.

وما فتئنا ندعم الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بغية جعل إجراءاته أكثر شفافية. وينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز تعاونه مع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونؤيد

مشاركة أكثر نشاطاً في أعمال مجلس الأمن من جانب الدول غير الأعضاء والبلدان المتضررة بصورة مباشرة من حالات النزاع، لا سيما أثناء عملية إعداد القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية. والتحسين الحقيقي في أداء مجلس الأمن ينبغي أن يشمل أيضاً تشاوراً أوثق مع المجتمع المدني. ونأمل أن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المنشأة حديثاً ستسهم بشكل كبير في المناقشة بشأن أساليب عمل المجلس.

وقد أحطنا علماً بقرار رئيس الجمعية العامة، السفير جون آش، مؤخراً بإنشاء فريقه الاستشاري بشأن إصلاح مجلس الأمن وتنظيم المناقشة حول هذه القضية في وقت أبكر من المعتاد. ونعتقد أن هذه الخطوات قد تساعد على بناء قوة دافعة لتسريع وتيرة المفاوضات. ولكن، في حين أن المحاولات الجديدة لتنشيط المناقشة تكتسي أهمية فائقة، من المهم أيضاً تجنب الاستقطاب الضار في المواقف.

السيدة مكيوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): حيث أننا نناقش بندين من بنود جدول الأعمال معاً، أود بداية أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير ليو جيابي، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2)، وأشكر أيضاً الولايات المتحدة على إعداد مقدمته. وأشكر كذلك رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المفيدة للغاية والتي تأتي في وقتها المناسب.

وأود، بداية، أن أسجل تأييد وفدي لجهود رئيس الجمعية العامة الرامية إلى إعادة إطلاق عملية المشاورات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويسرنا للغاية قراره بإعادة تعيين الممثل الدائم لأفغانستان، سعادة السفير زاهر تنين، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية، ونتقدم للسفير تنين بالتهنئة الحارة.

وتكفل إعادة تعيين السفير تانين الاستمرارية والذاكرة المؤسسية اللازمة للعمل الجاري وتجسد الإقرار والثقة بالحنكة والتفاني والصبر والحياد، التي أبداها السفير تانين خلال العامين الماضيين.

كما نقدر مبادرة رئيس الجمعية العامة بإنشاء فريق استشاري لتسهيل بدء المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية. ونأمل أن يتعاون الفريق بشكل كامل مع السفير تانين ليتسنى للعملية إحراز التقدم بصورة فعالة. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع الزملاء المشاركين في هذه المرحلة الجديدة من العملية وأؤكد لهم اهتمام وفدي التام واستعداده للإسهام في تقدم العمل خلال الدورة الحالية. ونقدر ونثمن تماماً التفاصيل المسهبة بشأن الأساس المنطقي لإنشاء الفريق والتحديد الدقيق لولايته التي قدمها لنا رئيس الجمعية العامة عند افتتاح مناقشتنا.

وإذ نسعى أيضا لاتخاذ تدابير ملموسة وعملية بشأن إصلاح مجلس الأمن قبل مؤتمر قمة عام ٢٠١٥، فإننا نؤيد الإسراع بالمداولات، بما في ذلك بالإسهام المقدم من الفريق الاستشاري. وحان الوقت لبدء المفاوضات بشأن إعداد مشروع نص موجز.

لقد أتيحت لنا لمحة لما ينتظرنا في المرحلة المقبلة خلال آخر مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس (انظر S/PV.7052)، حيث كان هناك إقرار واسع النطاق بالتحسينات – على الرغم من أن بعض المتكلمين أعتبرها بطيئة ومتعثرة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، أحرز بعض التقدم، في جملة أمور، من خلال المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية المقدمة من الرئيس إلى الدول غير الأعضاء والجلسات الختامية واجتماعات استكشاف الآفاق، ومن خلال تحسين إمكانية حصول الجمهور على المعلومات. والآن بعد إجراء كل تلك التحسينات، نحن بحاجة إلى الحفاظ عليها بحيث تصبح القاعدة وليس الاستثناء.

وعلينا أن نكون طموحين بشكل واقعي. ولذلك السبب نرى انه ينبغي تناول القضايا الرئيسية الخمس قيد النظر بشكل

منفصل، وبالسرعة التي تناسبها. ومن ضمن هذه المسائل، من المؤكد أن مواصلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن هي أقل المسائل إثارة للجدل ولا تزال تتيح فرصة ما لتحقيق مزيد من التقدم. وفي ذلك الصدد، ترى رومانيا أن المثير للاهتمام على وجه الخصوص هو ما قدم من اقتراحات محددة مختلفة، ولا سيما الاقتراحات التي قدمها مؤخرا الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية.

وفي معظم البيانات الوطنية بشأن إصلاح مجلس الأمن على وجه الخصوص، وبشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة بصورة أعم، حدد عام ٢٠١٥ باعتباره الموعد النهائي لإحراز النتائج. وترى رومانيا بطبيعة الحال أننا متأخرون كثيراً في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ نحو جعل المجلس، وهو هيئة فريدة من نوعها، أوسع تمثيلا وكفاءة وشفافية، وبالتالي زيادة تعزيز فاعليته وشرعيته ونحو تسهيل تنفيذ قراراته. ولذلك نعتقد أننا في مرحلة يتسم الوقت فيها بأهمية بالغة لاتخاذ قرارات توافقية وجماعية.

وتوقع رئيس الجمعية العامة عن حق أن تمثل المناقشات الحالية فرصة أخرى للدول الأعضاء لتؤكد مجددا على المواقف الوطنية بشأن إصلاح مجلس الأمن. لذا أرجو أن تسمحوا لي بان أذكر بإيجاز الأهداف الرئيسية لرومانيا في تلك العملية.

فنحن نتمسك بشدة بزيادة تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية وبتخصيص مقعد غير دائم إضافي واحد على الأقل للمجموعة في هيكلة مجلس الأمن في المستقبل. ونؤيد توسيع المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ضمن حدود معقولة – أي، ليصل عدد أعضائه إلى ٢٥ عضواً. ونرى أن إدخال أي تعديل على حق النقض (الفيتو) ينبغي أن يستند إلى توافق آراء الأعضاء الدائمين الحاليين، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجلس من أجل العمل بشكل أسرع، وزيادة الانخراط في منع نشوب النزاعات وزيادة فعالية المجلس. ونتفق تماماً مع اقتراحات مجموعات دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل تمثيلها بشكل أفضل في مجلس الأمن.

وفي الوقت ذاته، دعانا رئيس الجمعية إلى اغتنام هذه الفرصة لتحديد الاتجاهات التي يمكن أن يجري بها البحث عن أسس مشتركة. ولذلك السبب أود أن أبين مرة أخرى أن بلدي يؤيد بقوة الانخراط في عملية مفاوضات حكومية دولية حقيقية تقوم على أساس وثيقة موجزة. نحن نتطلع إلى إسهام الفريق الاستشاري وإلى الاجتماع الذي سيعقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة السفير تانين. وتأمل رومانيا بصدق بدخولنا مرحلة جديدة من العملية تكون متسمة بالشمولية والشفافية والثبات وبإرادة سياسية قوية، مرحلة من شأنها أن تدمج كل الأفكار القيمة المقدمة حتى الآن، فضلاً عن الأفكار التي من المؤكد أنها ستطرح باستمرار.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلي به بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ومجموعة L.69 (انظر A/68/PV.46)

وحينما خاطب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، السيد جاكوب زوما، الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن إصلاح مجلس الأمن قال ما يلي:

”ولذلك أود أن أسجل مرة أخرى قلقنا البالغ من أنه، بعد ٧٠ عاما تقريبا من إنشاء مجلس الأمن، لا يزال المجلس غير ديمقراطي وغير تمثيلي وغير منصف للدول النامية والدول الصغيرة، وهو يسلب حق أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تشكل الأغلبية في الجمعية العامة. ولا يمكننا أن نبقى خاضعين إلى أجل غير مسمى تحت لإرادة أقلية غير تمثيلية بشأن أهم المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

”ويدور كلام كثير للغاية عن ضرورة الإصلاح، مع عمل قليل للغاية. ونود أن نتحدى الجمعية اليوم بالقول لنحدد لأنفسنا هدف الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر شمولاً وديمقراطية وتمثيلاً“ (A/68/PV. 5، صفحة ٦٦).

إنه لمن دواعي سرورنا أن يتصدى عدد من الدول الأعضاء لذلك التحدي وأن هناك المزيد من الأصوات تنضم إلى الدعوة إلى تحقيق إصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للمنظمة في عام ٢٠١٥. لقد ازداد إلحاح ضرورة إصلاح مجلس الأمن بسبب عجز المجلس عن التصدي بشكل فعال لحالات الأزمة الحالية والمستمرة، والتشكيك فيما إذا كان المجلس، بتشكيله الحالي، قادرا على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفعلا، يدور كلام كثير للغاية عن ضرورة الإصلاح، مع عمل قليل للغاية. ولذا فإننا نشيد بالتزام السيد جون آش بمنح أولوية لهذه المسألة خلال فترة ولايته بصفته رئيس الجمعية العامة. ونعرب عن دعمنا الكامل للرئيس ولقيادته من أجل إعطاء عملية المفاوضات الحكومية الدولية سمة الإلحاح والزخم الذي تشتد الحاجة إليه. ففي خطاب قبوله للمنصب بعد انتخابه، في ١٤ حزيران/يونيه، رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر A/67/PV.87)، تعهد بالمضي قدماً في عملية إصلاح جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونحن الآن ندرك أن ذلك التعهد كان مستلهما من الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ومع أن جدول أعمال الإصلاح يشمل الطيف الكامل لإدارة الشؤون العالمية، فقد أصبح من الضروري، وللأسباب المذكورة آنفا، تناول إصلاح مجلس الأمن على سبيل الإلحاح. ونشيد بالقيادة التي يضطلع بها رئيس الجمعية العامة بشأن تلك المسألة الهامة. وترى جنوب أفريقيا أن إصلاح مجلس الأمن حلقة رئيسية في إعادة هيكلة الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان تمكينها بقدر كاف من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تتطلب عملنا الجماعي من خلال نظام الحوكمة المتعدد الأطراف، على النحو ما كلفنا به قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ولذلك، من الضروري أن نمضي قدما بنفس شعور بالعزم والإلحاح نحو إصلاح مجلس الأمن.

ونحن جميعا ندرك أنه طوال سنوات عديدة لم يسفر الحوار المفتوح حول إصلاح مجلس الأمن عن الكثير من حيث النتائج الملموسة. لذا يتعين علينا، في ظل قيادة رئيس الجمعية العامة، رفد عملية المفاوضات الحكومية الدولية بقوة متجددة. فقد حان الوقت لأن نمضي قدما إلى مفاوضات مستندة إلى نص، وهو نهج كان ولا يزال أداة مجربة ومختبرة في الأمم المتحدة كوسيلة للوصول بنا إلى حيث يلزمنا الذهاب. ونرى أن الدعوة إلى أي شيء أقل من ذلك تعني الدعوة إلى أن تبقى الأمم المتحدة عالقة في حقبة ماضية، في حين تفوق التحديات الماثلة أمام صون السلام والأمن الدوليين قدرة الأمم المتحدة على التصدي لها على نحو فعال. ولذلك نحن نؤيد أية مبادرة ترمي إلى الدفع بالعملية المتوقفة إلى تحقيق نتيجة ملموسة، ونحن على ثقة بأن الفريق الاستشاري الذي عينه رئيس الجمعية العامة سيرتقي إلى مستوى انجاز المهمة.

ونفضل أن تبدأ المفاوضات التي تستند إلى نص في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى ذلك نهجاً واقعياً يمكنه إضافة زخم إلى عملية الإصلاح بطريقة شاملة وشفافة. ويجب أن يجسد مشروع النص تطلعات الغالبية الساحقة للأعضاء في الأمم المتحدة، التي ما برحت تدعو إلى القيام بإصلاح مبكر، وينبغي أن يشمل التوسع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة كلتيهما.

إننا نقترب سريعاً من عام ٢٠١٥، الذي سيصادف فيه الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة وسيكون أيضاً تتويجاً لعقد من الزمن بعد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عندما كلفونا رؤساء دولنا وحكوماتنا بتحقيق إصلاح مبكر لمجلس الأمن. ويرى وفد بلدي أنه في متناول أيدينا الانتهاء من إصلاح مجلس الأمن في الوقت الذي يحل للاحتفال بتلك المناسبة الهامة للغاية. لقد تغير العالم منذ ١٩٤٥، وتضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أربعة أضعاف العدد آنذاك. والهيئة الوحيدة التي لا تزال على حالها على مدى العقود السبعة هي مجلس الأمن، الأمر الذي لا يمكن الدفاع عنه. وإنه لمن السخرية أن يكون هؤلاء ممن يعتبرون أنفسهم قادة العالم الحر ومعاقل الديمقراطية هم أنفسهم من يشعرون بالراحة وهم يجلسون في هيكل بالٍ وغير ديمقراطي، وغير تمثيلي.

وكلما واصلنا إلقاء الخطابات ولم نركز على أعمال التفاوض بشأن تحقيق الإصلاح الفعلي، تستمر الحالة الراهنة لصالح أولئك المستفيدين من التسوية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ولن يقبل الأفارقة وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي علينا الحفاظ على الحالة الراهنة في حين يتعلق ٧٠ بالمائة من عبء عمل مجلس الأمن بالمسائل الأفريقية. ومن ثَم، نود دعوة جميع القوى المستفيدة والبلدان ذات التفكير المماثل لبدء النظر في وضع نص إطاري يغطي جميع المجالات الخمسة المتفق عليها. وسيستلهم هذا النص الإطاري من مشروع النص الثالث المنقح الذي وضعه الميسرون قبل بضعة أشهر. واستناداً إلى البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء منذ بداية المفاوضات الحكومية الدولية والملاحظات التي أبداها الميسر منذ عام ونصف، يتضح أن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترغب في رؤية إصلاح شامل لمجلس الأمن مع إجراء توسيع في فئتي العضوية كلتيهما.

ونود توضيح نقطة واحدة. إن الميثاق واضح وضوحاً لا لبس فيه بشأن الأعداد المطلوبة لتعديله، وبالتالي لن نرغب في الانسياق وراء الرأي القائل بأن الإصلاح لا يمكن تحقيقه إلا بتوافق الآراء. فالحقيقة أن هؤلاء المعارضين لدعوة إجراء إصلاح واستعراض شاملين يعلمون جيداً أنهم الأقلية وأنهم على الجانب الخاطئ من التاريخ. ويواصلون استخدام جميع الحيل المتوقعة لتأخير العملية وإحباطها بهدف شلها.

وفي الختام، ترى جنوب أفريقيا أن الآن هو الوقت للدخول في مفاوضات تستند إلى نص. ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا اتحد جميع أولئك الذين يرغبون في رؤية إصلاح مبكر ودعموا الميسر، السفير تانين. ولا يمكن أن يصبح اجتماع ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر نقاشاً آخر مليء بالخطابات، ولكن ينبغي له أن يكون بشأن النص الذي يقصد منه أن يكون بمثابة اساسا المفاوضات. والآن يعرف كل منا موقف الآخر بشأن الإصلاح. وما نحتاجه الآن هو تجميع المواقف، تماما مثلما فعل الميسر عندما وضع نص مشروعه الثالث. أما فشل الجمعية العامة في اعتماد القرار الإطاري لعام ٢٠١٥ فيهدد بجعل مجلس الأمن غير ذي صلة، وغير شرعي، وغير خاضع للمساءلة.

وختاماً، لاحظنا أن معظم الدول الأعضاء تدعم طلب الأفارقة المشروع بالتمثيل في فئة الأعضاء الدائمين. ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن مثل هذه الادعاءات بالتأييد لم تتجسد في إجراءات ملموسة لدعم الإصلاح المبكر. ويعتبر التفكير في أن يكون ذلك الإصلاح لصالح أفريقيا فحسب ضربا من الخيال. ومن ثَم، ينبغي أن يكون الإعراب عن التأييد في السياق الواسع النطاق للإصلاح الشامل، وإلا فإن مثل هذا التأييد لا معنى له.

السيدة لاليتش سماييفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس لعقد هذ ه

الجلسة لمناقشة أحد أهم القضايا المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وبالتالي نود الإعراب عن تقديرنا لالتزامه دفع العملية إلى الأمام. ونود اغتنام هذه الفرصة لتهنئة ممثل أفغانستان لإعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما نود الانضمام للمتكلمين السابقين في شكر الصين على تقديم تقرير مجلس الأمن السنوي (A/68/2) أمام الجمعية العامة، والولايات المتحدة الأمريكية للإعداد لتقديمه.

في البداية، أود الإشارة إلى أن جمهورية صربيا ملتزمة التزاماً شديداً بالتعددية في العلاقات الدولية وتؤمن بقوة بالدور الحاسم الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ولتعزيز قيم الديمقراطية العالمية، وحقوق الإنسان والتنمية.

ويعد بلدي مدافعاً قوياً عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها بهدف أن تتكيف مع الظروف المعاصرة وجعلها أكثر واقعية في تجسيدها للعلاقات السياسية والاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. أما القوة الدافعة والإطار السياسي للعملية فقد قدمهما قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي وصفت نتائجه الإصلاح المبكر للمجلس باعتباره

”عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته“. (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

وبوضع ذلك في الاعتبار، أود التذكير بأنه منذ أكثر من خمس سنوات، عام ٢٠٠٩، تأسست عملية التفاوض الحالية بموجب المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء. وبالتالي وفرت للدول الأعضاء منصة لعقد مناقشات بشأن مستقبل مجلس الأمن. وفي الوقت ذاته، فإن التغيرات السريعة التي تحدث خارج تلك الجدران تعتبر أمراً متزايداً يفوق وتيرة الإصلاحات التي نستطيع الاتفاق عليها. وبالتالي من المهم الإسراع في العملية الحالية من المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الجلسة وفقاً للمقرر ٥٦١/٦٧، الصادر بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس.

ومن أجل تسريع تلك العملية، يجب علينا استثمار قصارى جهدنا في محاولة لإيجاد حل توافقي وإيجاد برنامجا مشتركا يقبله غالبية أعضاء المنظمة. وفي المفاوضات المستقبلية، ينبغي علينا الانطلاق من حقيقة اجتماع الأعضاء على الاقتناع بضرورة إصلاح مجلس الأمن، تمشياً مع نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وينبغي بذل مزيد من الجهود للتغلب على الاختلافات القائمة ولضمان قدر أكبر من التقارب بشأن جميع جوانب الإصلاح، وبشأن جميع النماذج المتاحة والمقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء. ونرى أن الطابع الحساس والمعقد للمسألة ينبغي ألا تثنينا عن العمل الجاد، باحترام متبادل، وبطريقة منفتحة، وشاملة، وشفافة. وفي هذا السياق، ستدعم جمهورية صربيا كل بلد يعمل تجاه تحقيق الإصلاح الذي يجسد بصورة واقعية الوضع على المستوى العالمي.

ونرى أن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يستند إلى أكبر قدر ممكن من التوافق في الآراء من جانب الدول الأعضاء. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يضمن التمثيل المناسب للدول الأعضاء من مختلف المجموعات الإقليمية في تلك الهيئة. وفي هذا السياق، فإننا نقدر إذا كان من الممكن إجراء مناقشة جادة لتخصيص مقعد آخر لمجموعة شرق أوربا خلال المرحلة التالية من مفاوضات إصلاح مجلس الأمن، في ضوء حقيقة أن عدد البلدان في تلك المنطقة قد ازداد.

ومن الضروري الحفاظ على ثقة جميع الدول الأعضاء في العملية حتى تتمكن من الاستمرار بطريقة بناءة. أما النجاح في تحقيق إصلاح شامل للمنظمة يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء في حين يشمل المسائل الخمس الأساسية الواردة في

المقرر ٥٥٧/٦٢ فسيتطلب قدراً أكبر من المرونة، والتفاهم المتبادل، والجرأة السياسية للتوصل إلى حل وسط.

وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على أملنا بان نتحلى بالشجاعة والحكمة لنصل بالمفاوضات إلى المرحلة التالية في الفترة المقبلة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة تعزيز مركز الجمعية العامة باعتبارها محورا لتنسيق أعمال الدول، وبتلك الطريقة، النهوض بجهود الأجيال لترسيخ السلام والأمن والرخاء في جميع أرجاء العالم.

وستواصل جمهورية صربيا الانخراط بصورة بناءة والتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في تعزيز الأهداف الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

السيدة نامغيل (بوتان) (تكلمت بالإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يشترك في المناقشة المعقودة في إطار البند الهام ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنون ”مسائل التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. وفي القيام بذلك، يعلن وفد بلدي تأييده التام للآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لسانت كيتس ونفيس بالنيابة عن مجموعة L.69 (انظر A/68/PV.46).

ويسر وفد بلدي أن يشير إلى أن إحدى المسائل التي تتسم بإلحاح كبير تولى الاهتمام اللازم في ظل القيادة المقتدرة لرئيس الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ويود وفد بلدي أن يتمنى له كل النجاح في المضي قدما بالعملية وان يؤكد له على تعاوننا الكامل معه.

لقد أحرزت المفاوضات الحكومية الدولية في ظل رئاسة السفير تانين تقدما تجدر الإشادة به، ومن الضروري في الوقت الحالي المضي قدما بالعملية على أساس مفاوضات تستند إلى نص. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بمبادرة الرئيس الحسنة التوقيت لإنشاء فريق استشاري لمساعدته ولتقديم إسهام في تسهيل أعمال المفاوضات الحكومية الدولية بدون المزيد من التأخير. وإذا أريد للفريق الاستشاري أن يبدأ السير بأعماله على مسار مبشر بالنجاح، فان عليه أن يدرج في مشروعه رغبة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الإصلاح المبكر، الذي يشمل، في جملة أمور، توسيع كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر شديد الإلحاح وما فتئ مطلوبا من قادة العالم وممثلي جميع الدول تقريبا، خارج هذه القاعة وداخلها على السواء – وهو دليل على اقتناع للأغلبية الساحقة للدول الأعضاء بالإجماع بأنه حان الوقت للتغيير. وفي الوقت الحالي أصبحت مواقف كل مجموعة، بل ربما كل دولة عضو، واضحة بشكل جيد خلال الجولات الثماني الماضية للمفاوضات الحكومية الدولية. ويجب الإسراع بجهود الإصلاح، مع مراعاة أكثر تلك الآراء توافقا وشمولية ورشدا إذا أريد للأمم المتحدة أن تتكيف مع الوقائع المتغيرة وان تواصل الاحتفاظ بصلاحيتها ومصداقيتها.

وستبلغ الأمم المتحدة من العمر ٧٠ عاما في عام ٢٠١٥. وسنحتفل أيضا بمرور عقد من الزمان منذ أن كلفنا رؤساء الدول والحكومات بتحقيق الإصلاح المبكر لمجلس الأمن في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومن المؤكد انه لا يسعنا أن نخفق، ويجب ألا نخفق، في إحراز نتائج ملموسة في ذلك الإطار الزمني التاريخي.

وقبل أن اختتم بياني أود أيضا أن أشارك الوفود الأخرى تسجيل تقديرنا لسعادة الممثل الدائم للصين على التقرير السنوي الشامل عن أعمال مجلس الأمن (A/68/2)، وأيضا لوفد الولايات المتحدة على إعداده لمقدمة التقرير.

السيدة بيك (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة

بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال، المتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

وتود جزر سليمان أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل سانت كيتس ونيفس بالنيابة عن مجموعة L.69 (انظر A/68/PV.46)، فضلا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به بعد ظهر هذا اليوم ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن عنصرا أساسيا ولا يتجزأ من مسعانا الشامل لإصلاح النظام المتعدد الأطراف. ومع ذلك، ظل بعيدا عن متناول أيدينا لفترة الأعوام الـ ١٥ الماضية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، قبل الدخول في المفاوضات الحكومية الدولية لفترة الأعوام الخمسة الماضية. وجمعت ثروة من الأفكار خلال الأعوام.

وفي ذلك الصدد، تسجل جزر سليمان تقديرها لرئيس الجمعية العامة على إلقاء نظرة جديدة على المرحلة التي وصلنا إليها في المفاوضات. ويشارك وفد بلدي التقدير الذي أعرب عنه من تكلموا قبلي في الترحيب بإعادة تعيين سعادة السفير تانين لإدارة عمليتنا للمفاوضات الحكومية الدولية. فقد ظل معنا من البداية. ومرة أخرى، وكما كان الحال دائما، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد للسفير تانين على دعم جزر سليمان له وتعاونها معه في المستقبل.

وتسترشد أعمال عملية المفاوضات الحكومية الدولية بميثاق الأمم المتحدة، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وبالنظام الداخلي ذي الصلة والممارسات السابقة. ويحدد المقرر ٥٥٧/٦٢ العناصر الرئيسية الخمسة القابلة للتفاوض. ومن المؤكد أن لدينا وثيقة تجمع كل مواقفنا؛ وهي في الوقت الحالي بحاجة إلى توحيدها لكي تصبح نصا قابلا للتفاوض.

ويود وفد بلدي أن يشيد بالنهج العملي الذي يتخذه الرئيس في مبادرته لإنشاء فريق استشاري مؤلف من السفراء لمساعدة مكتبه. وتلك المبادرة ستبث روحا في عمليتنا المتوقفة للمفاوضات الحكومية الدولية. ونهنئ السفراء على تعيينهم ونتطلع إلى العمل معهم. ونود منهم أن يعدوا نصا تفاوضيا موحدا يستند إلى التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء. وحالما تم القيام بذلك العمل، فانه سيجمع كل أفكارنا في نص وحيد يمكننا من البت بصورة جماعية في العناصر القابلة للتفاوض وتحظى بالفعل بتوافق الآراء العام. وينبغي أن تظل نتائج أعمالهم مدفوعة من الدول وان يستفاد منها في المفاوضات الحكومية الدولية المستأنفة. ونحن واضحون إزاء كوننا لا ننشئ مسارا آخر للمفاوضات.

إننا نعيش ونعمل في عالم آخذ في التغير بخطى سريعة. وبالفعل، شهدنا تكاملا عميقا في إطار بعض مناطق المنظمة التي طورت بالفعل سياسة خارجية مشتركة. ويلزم أخذ ذلك بعين الاعتبار في أي نتائج للإصلاح. وعلينا أيضا أن نتجنب الدخول في المفاوضات بشروط تفرض قيودا صارمة على العملية. ونناشد الجميع أن يأتوا إلى طاولة المفاوضات برؤية لتعزيز دور المجلس في صون السلام والأمن الدوليين وكفالة إجراء التغيير الهيكلي في المجلس.

وسأستعرض الآن موقف جزر سليمان إزاء عناصر إصلاح مجلس الأمن على نحو ما أعلن أو أعيد إعلانه على مدى الأعوام – المسائل المتعلقة بحق النقض (الفيتو)، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس بعد زيادة عدد أعضائه، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة، وأساليب عمل المجلس.

ومن ضمن العناصر الخمسة القابلة للتفاوض، نعتبر تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بمثابة قطف الثمرة المتدلية

التي لا تتطلب تغيير ميثاق الأمم المتحدة وتحظى بالفعل بأوسع تأييد ممكن من الجميع.

وسأكون جريئا وسأقترح انه يمكن للرئيس أن ينظر في مشروع قرار بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يعالج شرعية المجلس وشموله وتمثيله وشفافيته. ويمكننا أن نستفيد من الأعمال التي أنجزها بالفعل مجموعة الدول الصغيرة الخمس. ونشد بالعمل الذي أنجزه المجلس نفسه بشأن تحسين أساليب عمله. وتستكمل جهود المجلس الأعمال التي اضطلعت بها الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بمسألة حق الفيتو، نود أن نشهد إلغاءه. ولكن في حالة استبقائه، لا بد أن تمنح حقوق وامتيازات الفيتو لجميع الأعضاء الجدد لكفالة المساواة بين جميع الأعضاء الذين يشغلون مقاعد دائمة.

ويرتبط استخدام حق النقض أيضا بتحسين أساليب العمل لجعلها تتضمن قيودا على استخدام حق النقض.

وبشأن زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، تؤيد جزر سليمان التوسيع في كلتا الفئتين. ونود أيضا أن نرى مقعدا سادسا في فئة العضوية غير الدائمة.

وبخصوص التمثيل الإقليمي والجغرافي العادل في ما يتعلق بالمقاعد الدائمة، يجب تركيز الاهتمام بشكل خاص على المناطق غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا.

وبشأن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، نود أن نشهد تحسنا فيها. ويقر وفد بلدي بأن التقرير السنوي المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة يعزز العلاقة بين الجهازين. ونشكر وفد الصين على عرضه للتقرير (A/68/2) أمس (انظر A/68/PV.46).

أخيرا، أختم بالقول إننا بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن ليتناسب مع واقع القرن الحادي والعشرين. وجزر سليمان، شأنها في ذلك شأن جميع دول المحيط الهادئ، على أهبة الاستعداد للمشاركة في إصلاح المجلس. ونأمل أن نرى تقدما في المفاوضات التي تجري بحسن نية ومع الاحترام المتبادل وبطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع.

السيدة فيليبا جين كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه المناقشة حول بندي التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) وإصلاح مجلس الأمن وهو موضوع لطالما ناصرته أستراليا. وترحب أستراليا بعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن الذي قدمه الممثل الدائم للصين، السفير ليو جيايي، بصفته رئيس المجلس لهذا الشهر. كما نشكر وفد الولايات المتحدة، وكذلك سائر أعضاء المجلس، على عملهم في إعداد التقرير. ونتطلع إلى إجراء مناقشة أكثر موضوعية في الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي في وقت لاحق من هذا الشهر.

لقد تأخر الإصلاح الجوهري لمجلس الأمن كثيرا. ولذلك، من الضروري أن نحقق تقدما في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وفي الواقع، فإن الأولوية التي يوليها رئيس الجمعية العامة للقضية خلال رئاسته هي أمر هام وموضع ترحيب. ونشيد بإعادة تعيينه لسفير أفغانستان تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. وإعادة تعيين السفير تانين، الذي قاد عمل الجمعية العامة بشأن القضية باستمرار منذ عام ٢٠٠٨، ستكون عنصرا هاما في الحفاظ على الاستمرارية والتركيز وتفهم تعقيدات المسائل قيد المناقشة.

ونرحب أيضا بتعيين رئيس الجمعية العامة لفريق استشاري جديد معني بإصلاح مجلس الأمن، يتألف من الممثلين الدائمين لبابوا غينيا الجديدة والبرازيل وبلجيكا وسان مارينو وسيراليون وليختنشتاين. ونحن واثقون تماما من الإسهام الفكري الكبير لهؤلاء الأفراد وللفريق ومن نزاهتهم. ونظرا للحاجة إلى وجود

مجلس قوي قادر على التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين اليوم، نؤيد هذه المبادرة. وأمامنا فرصة نادرة لإنجاز إصلاح ناجح ودائم، وعلينا أن نغتنمها. ويتعين علينا تحويل تفكيرنا من المواقف القائمة على الغطرسة إلى إجراء مفاوضات عملية وحقيقية.

ولطالما دعمت أستراليا توسيع عضوية مجلس الأمن في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وهذا أمر هام لضمان توازن جغرافي أكثر إنصافا، وكذلك لتعزيز شرعية المجلس. وهذان العاملان هما من العوامل الهامة المحركة للإصلاح. وكما قلنا من قبل، فإن لجميع الدول الأعضاء مصلحة في قرارات المجلس. والمجلس يضطلع بمسؤوليات عالمية ويعمل في مختلف المناطق، ولا سيما في أفريقيا، حيث تتجلى مبررات الحصول على العضوية الدائمة واضحة ومقنعة.

وأستراليا تحاجج بقوة، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا مؤسسا، من أجل فرض قيود على استخدام حق النقض، وهي تشجع الشفافية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من شرعية مجلس الأمن. ونحن لا نزال ملتزمين بشدة بتلك المبادئ، ولا سيما بصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن لهذا العام والعام المقبل.

والتعقيد المتزايد لجدول أعمال المجلس واتساع نطاقه يزيدان من ضرورة أن يتكيف المجلس مع العصر الحديث. ومفتاح الفعالية يكمن في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وشرعية.

ومن الانتقادات الرئيسية للمجلس هي أنه عجز، في مواجهة أزمات إنسانية كبرى في الآونة الأخيرة، عن الاضطلاع بمسؤوليته في صون السلم والأمن، وهي مسؤولية يقوم بها بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. ويُوجه الكثير من الانتقاد لتأثير استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وفي ضوء التجربة السورية الأخيرة، نعتقد أن اقتراح فرنسا أن يتخلى الأعضاء الدائمون طواعية عن حق النقض في حالات جرائم الفظائع الجماعية اقتراح وجيه ويستحق مزيدا من الدراسة. وينبغي أن نناقش بجدية كيفية دفع هذا الاقتراح قدما.

ودون المساس بالجوانب الأخرى لإصلاح المجلس، تؤيد أستراليا بذل جهود في وقت مبكر لتحقيق فوائد مباشرة وملموسة في أساليب عمل المجلس. وقد لمسنا بشكل مباشر، بصفتنا عضوا منتخبا في المجلس، أهمية وضرورة تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة في عمل المجلس، بما في ذلك تعزيز الانخراط مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، تلك البلدان التي تعمل فعلا لتنفيذ ولايات المجلس على أرض الواقع، وكذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مثل لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وكما قلنا خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب العمل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7053)، فإننا نستفيد، بصفتنا عضوا في المجلس، أيما استفادة من فريق المساءلة والاتساق والشفافية المُنشأ في أيار/مايو ونقدر تعاوننا مع أعضاء الفريق.

ومذكرتا رئيس المجلس المؤرختان ٢٨ آب/أغسطس (S/2013/515) و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2013/630) تمثلان خطوتين هامتين في سبيل تعزيز انخراط المجلس مع عموم الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

وكما قال رئيس الجمعية العامة، يجب على الدول الأعضاء الآن النظر في كيفية تنشيط جهودها من أجل إيجاد أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة. وقد شهدنا اليوم وأمس مناقشات مفيدة. ولكن فلنحاول الآن إحراز تقدم ملموس. ويتطلع وفد بلدي إلى الاستماع إلى أفكار الأعضاء وكذلك

أفكار الفريق الاستشاري بشأن كيفية دفع المسألة قدما. والأمر سيتطلب مرونة وتعاونا وحلولا مبتكرة، وقبل كل شيء، بعض الإرادة السياسية. ولكن يجب أن نحرز تقدما لتعزيز وتحديث المجلس. فالتحديات التي تواجهه وتواجهنا جميعا تحديات كبيرة ومتنامية، ويتعين علينا إعادة تشكيله ليصبح هيئة يمكنها التصدي لها.

السيد ريتو (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد موريشيوس البيان المتعلق بإصلاح مجلس الأمن الذي أدلى به الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفس بالنيابة عن مجموعة البلدان المقدمة لمشروع القرار L.69 (انظر A/68/PV.46).

لقد طال النقاش حول إصلاح مجلس الأمن أكثر من اللازم. وعقد قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية العزم على تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أيد قادتنا التعجيل بإصلاح مجلس الأمن باعتباره عنصرا أساسيا في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة من أجل جعل المجلس أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، وبالتالي زيادة تعزيز فعاليته وشرعيته وتنفيذ قراراته.

وموريشيوس مقتنعة بضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، يدعم المبادئ والأهداف والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن الإصلاح ينبغي أن يشجع المزيد من الإنصاف وأن يراعي التغيرات السياسية والاقتصادية الكبرى التي شهدها العالم منذ إنشاء المنظمة. وترى موريشيوس أيضا أن الوقت قد حان لإجراء مفاوضات تستند إلى نص في إطار العملية الحكومية الدولية.

إننا نرحب بإعادة تعيين سعادة السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية ونتمنى له النجاح في قيادة العملية إلى الأمام. كما أننا ندعم أيضا مبادرة رئيس الجمعية العامة بتعيين فريق استشاري لمساعدته في هذه العملية الهامة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

إن موريشيوس تؤيد اقتراح مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 لأننا نعتقد أن ذلك يتسق مع الموقف الأفريقي المشترك، كما هو منصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ونؤمن بتطلع أفريقيا المحق إلى تعزيز تمثيلها في مجلس الأمن فيالفئتين الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية على حد سواء. كما نتفق أيضا مع الرأي القائل إنه طالما يتمتع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بحق النقض، ينبغي للأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن بعد إصلاحه التمتع بحق النقض أيضا. إننا نؤيد تماما أيضا الاقتراح الذي ينص على ضرورة أن يشمل توسيع عضوية مجلس الأمن مقعدا واحدا غير دائم للدول الجزرية الصغيرة النامية.

بعد مناقشات امتدت أكثر من عقدين من الزمن، ينبغي للمجتمع الدولي بدء مفاوضات حقيقية وذات مغزى بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتعتقد موريشيوس بأن الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، سيشكل نقطة تحول هامة، نكون خلالها قادرين على تحقيق نتائج ملموسة بشأن هذا الموضوع الأكثر إلحاحا. ونأمل أن تولد دورة الجمعية العامة هذه، تحت القيادة المقتدرة للرئيس، الإرادة السياسية والجهد الجماعي اللازمين لدفع العملية قدما.

السيد فينانن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني على سعادة السيد جون آش رئيس الجمعية العامة، على عقده هذه الجلسة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. كما نشكر الرئيس على التزامه بتحقيق تقدم بشأن هذا الموضوع الهام. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه في ظل قيادته القديرة، من الممكن المضي قدما وتحقيق نتائج ملموسة في تلك العملية التي طال أمدها.

إن مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتحدد العديد من العوامل مدى فعالية مجلس الأمن والسلطة

التي يتمتع بها في المجتمع الدولي. والأهم من ذلك جودة القرارات والقدرة السياسية والعملية على تنفيذها. إننا قلقون جراء تأثر قدرة مجلس الأمن على اتخاذ القرارات اللازمة بحق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون. ويجب على مجلس الأمن أن يوضح أنه لا مجال لأن يتساهل المجتمع الدولي مع ارتكاب جرائم بشعة. ونضم صوتنا إلى الدول الأعضاء الأخرى فيطلب المجلس الامتناع عن استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات.

إننا نتفق جميعا على أن إصلاح مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية. وتؤدي تشكيلة المجلس وأساليب عمله دورا رئيسيا في عملية الإصلاح. كما تمثل الشفافية والانفتاح والشمول مفاهيم ذات صلة بتحسين عمل مجلس الأمن. ونحن فخورون بعضويتنا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي يهدف إلى تطوير وتحسين أساليب عمل المجلس. وتشكيلة مجلس الأمن المستقبلي هي بالطبع مسألة رئيسية. وليست الجهود المبذولة لتحسين أساليب العمل بديلا عن زيادة الصفة التمثيلية للمجلس. في ضوء واقع عالم اليوم، يعد توسيع مجلس الأمن ضروريا في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ولكن من دون منح حق النقض.

يحتاج مجلس الأمن إلى عضوية البلدان الكبيرة والصغيرة. ويمكن حتى لأصغر البلدان القيام بإسهام ذي قيمة في عمل المجلس، على نحو يفيد السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك، فإن الحجم ليس كل شيء. إننا بحاجة إلى تمثيل جغرافي أفضل. ويشكل نقص تمثيل أفريقيا مسألة رئيسية، يتعين التصدي لها وحلها في خضم عملية الإصلاح.

أخيرا، أود أن أؤكد بأن فنلندا تدعم بكل إخلاص إصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن تتحلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بروح الانفتاح، وأن تكون على استعداد لمناقشة الأفكار الجديدة. ولن تنجح تلك العملية إلا إذا ركزنا على إيجاد حلول ممكنة، وليس على نقاط الاختلاف. وتظل فنلندا ملتزمة بالانخراط بشكل نشط وبناء بغية النهوض بالإصلاح. ونتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس في إطار توجيهات رئيس الجمعية العامة.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جامايكا التصريحات التي أدلى بها الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفيس الذي يمثل مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 والممثل الدائم لغيانا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة (انظر A/68/PV.46). كما أنضم أيضا إلى الوفود الأخرى فيشكر ممثل الصين على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2).

إن إصلاح مجلس الأمن، الذي يعد إحدى أقوى هيئات الأمم المتحدة، مسألة مطروحة منذ وقت طويل على جدول أعمال هذه المؤسسة. وجعلت مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين من الضروري ضمان وجود قدر أكبر من إمكانية الوصول، والشمولي، والشفافية والمساءلة والفعالية لتحسين أداء المجلس بشكل عام.

منذ أن أصبحت جامايكا عضوا في الأمم المتحدة، في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، شهدنا نموا مطردا في عضوية المنظمة بعد استقلال العديد من المستعمرات السابقة. ومع التزايد السريع للأعضاء الجدد، برزت دعوات واضحة في عام ١٩٦٣ لإعادة ترتيب تشكيلة مجلس الأمن. وكانت جامايكا في طليعة تلك المبادرة، التي بشرت بتوسيع عدد المقاعد غير الدائمة من ٦ إلى ١٠ مقاعد. وتشرفنا منذ ذلك الحين مرتين بعضوية مجلس الأمن. ولأننا قمنا بذلك، فقد عايشنا مباشرة تعقيدات المجلس وأساليب عمله الداخلية، فضلا عن الحاجة إلى إعادة هيكلته، من أجل الحفاظ على شرعيته وتعزيز مصداقيته.

لذلك، تصدح جامايكا بصوتها دعما لمواصلة المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتؤكد الحاجة الملحة إلى المضي قدما بعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بهذه المناقشة، ونثني على إعادة تعيين رئيس الجمعية العامة للسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرحب أيضا بإنشاء فريق استشاري قصد تيسير مواصلة عملية المفاوضات، ونحيط علما بتشكيلته المكونة الدول الأعضاء من مختلف المجموعات التي تمثل مختلف المواقف. وقد أتاحت لنا هذه التطورات فرصة جديدة للمضي قدما بالعملية، على أساس مفاوضات تستند إلى نص.

لذلك، فإننا نكرر دعمنا المتواصل لتوسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. ونعتقد أنه ينبغي أن يشمل الأعضاء الدائمون الجدد بلدانا من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأن ينتمي الأعضاء غير الدائمين الجدد إلى آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان تمثيل البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ينبغي أن تجري مشاركتها على أساس مفهوم المقاعد التي تشغل بالتناوب.

فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، فإننا نؤيد الرأي القائل إنه يجب أن يكون ثمة تحسن في تلك الأساليب وفي العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وتعتقد جامايكا بأنه يجب اعتماد التدابير المناسبة من أجل تمكين الجمعية العامة من العمل بفعالية باعتبارها الهيئة الرئيسية فيما يخص التداول ورسم السياسة والتمثيل في الأمم المتحدة.

في الختام، لا تزال جامايكا مقتنعة بأن إصلاح مجلس الأمن يشكل عنصرا هاما في ضمان إرساء حوكمة عالمية فعالة. ويجب ألا تكون الأمم المتحدة بمثابة محفل لمناقشة القضايا العالمية فقط، بل يجب عليها أيضا أن تظهر القيادة وأن تكون مثالا على ذلك. ومن شأن عدم تحقيق نتائج ملموسة بشأن هذا الموضوع الملح أن يكون بمثابة فشل، أي الفشل في بناء واستدامة عالم أكثر أمانا لهذا الجيل وللأجيال المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.